مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

الإسرائيليات والعهد القديم في كتب التفسير (دراسة نقدية)(*)

أ.د/ حسين بن علي الزومي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
قسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة
جامعة القصيم - السعودية
Aqwa2007@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 3/7/2025 تاريخ قبوله للنشر 14/8/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الإسرائيليات والعهد القديم في كتب التفسير
(دراسة نقدية)

أ.د/ حسين بن علي الزومي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
قسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة
جامعة القصيم - السعودية

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية نقدية تحليلية لوجود الإسرائيليات والعهد القديم في كتب التفسير، وإعادة تأكيد أهمية المنهج النقدي في التعامل مع مصادر التفسير، بما يضمن سلامة الفهم القرآني، كما يهدف إلى استجلاء هذه القضية، من خلال دراسة مفهوم الإسرائيليات والعهد القديم، وتتبع أثرها في كتب التفسير عند المفسرين الأوائل ومن جاء بعدهم، كما يسعى إلى تحليل كيفية تعامل علماء المسلمين مع هذه الروايات، وبيان المعايير في التعامل مع تلك المرويّات، ورسم الضوابط المنهجية لإدخالها في كتب التفسير؛ معتمدًا في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بوصف المفهوم الصحيح للإسرائيليات والعهد القديم، ثم تحليل الفروق بينهما، ونقد أسانيد الإسرائيليات، وإثبات تحريف العهد القديم، وبيان الموقف من الإسرائيليات والعهد القديم في ضوء أقوال العلماء وتطبيقاتهم في كتب التفسير، وقد كان من أهم النتائج: أن العهد القديم يدخل ضمنًا في الإسرائيليات، وأن مناهج المفسرين تعدّدت واختلفت تجاه الإسرائيليات والعهد القديم، كما أنه لا يمكن لنا أن نحمل جميع تفاسير المتقدمين على نسق واحد في اعتماد الإسرائيليات أو التجوّز في حكايتها بإطلاق، أو أنهم كانوا يعدونها مصدرًا أصيلًا للتفسير، ونغضّ الطرف عما ذكروه من نقد لتلك الأخبار الإسرائيلية، والتي ترسم موقف كل مفسّر من إدخالها في تفسيره، وتبين المقاصد التي ساقوا من أجلها بعض القصص الإسرائيلي لتفسير كلام الله، وبالتالي فلا ينبغي التشنيع بالعموم، بل يلزمنا التمحيص والنقد القائم على الاستقراء، وأنه لا مانع من ذكر بعض هذه المرويات بالضوابط الصحيحة ولو في داخل كتب التفسير، وهي من قبيل الاستئناس والتفسير بالرأي، أو التفسير باللغة، كما أن الأفضل أن لا توضع في مؤلفات التفسير المستهدف منها عامة الناس، حتى لا يعتقدوا ثبوتها.

الكلمات المفتاحية: الإسرائيليات، مناهج المفسرين، العهد القديم، كتب التفسير.

Isra'iliyat and Old Testament Traditions in the Books of Interpretation (A Critical Study)

Prof. Dr. Hussein Ali Alzomi
Professor of Quranic Interpretation
Department of Quran and Sciences
College of Sharia, Qassim University- KSA

Abstract

This research critically analyzes the presence of Isra'iliyyat (Israelite traditions) and the Old Testament in Tafsir (Quranic exegesis) literature, emphasizing the need for a critical methodology to ensure sound Quranic understanding. It explores the concept of Isra'iliyyat and the Old Testament, tracing their influence on early and later exegetes. The study examines how Muslim scholars approached these narratives, establishing criteria and methodological guidelines for their inclusion in Tafsir. Using a descriptive-analytical approach, it defines Isra'iliyyat and the Old Testament, differentiates between them, critiques Isra'iliyyat's chains of transmission, and highlights the Old Testament's distortion, clarifying scholarly stances on both in Tafsir. Key findings include: the Old Testament is implicitly part of Isra'iliyyat; exegetical methodologies varied regarding these traditions; and early exegetes did not uniformly rely on them as primary sources, often critiquing them. The research argues against blanket condemnation, advocating for scrutiny and induction. It concludes that mentioning some Isra'iliyyat with proper controls is permissible for contextual understanding (isti'nas), opinion-based interpretation (tafsir bi al-ra'y), or linguistic purposes (tafsir bi al-lughah). However, it advises against including them in Tafsir works for the general public to prevent misconceptions about their authenticity.

Keywords: Isra'iliyyat, Methodologies of Exegetes, Old Testament, Tafsir Books.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فالقصص القرآني هو المعين الواسع الذي يقف فيه المرء على السنن النفسية والسنن الاجتماعية، والسنن الإيمانية في الفرد والمجتمع، والناس والأمم، وعلى مدى ارتباط هذه السنن بعضها ببعض، أو مدى ارتباط السنن الإيمانية بالسنن الطبيعية كذلك.

والقرآن الكريم بقصصه الرائعة كان مدادًا رائقًا لكل باحث، وذخيرة لا تنفد لكلّ مُنقِّب، فمن معينه يرتوون، ومن أفكاره يقتبسون، ومن هداه يسترشدون، ومن سحر بيانه وروعة أسلوبه يتأثرون.

"إن الذي يتلو أو يسمع آيات من القرآن الكريم، يحس سريعًا مع استماعه له، وتلاوته إياه، أنَّ هذا الذي يقرأه بلسانه، أو يصيح إليه بوجدانه، فينشط له لُبُّه، ويطرب من أجله قلبه، وتصحو عليه غريزته الدينية، وتتيقظ فيه فطرته النقية، وتسمو به انفعالاته واحساساته النابعة منه، الصادرة عنه، هذا الذي يقرأه ويحسه، كلامٌ فوق طاقات البشر، بل فوق كل القوى والقُدَر"(١).

وقد تناولت كتب التفسير على مر العصور كافة جوانب النص القرآني، بما في ذلك قصص الأنبياء والأمم السابقة، ومع ذلك، لم تخلُ هذه الكتب من وجود روايات وقصص تُعرف بـ(الإسرائيليات)، وهي حكايات مصدرها الأول يعود إلى (العهد القديم)، والتي نقلت إلى كتب التفسير عبر بعض الرواة في العصور الإسلامية الأولى.

إن وجود هذه الروايات يطرح تحديًا منهجيًا وبحثيًا كبيرًا، يتمثل في كيفية التمييز بين ما هو أصيل في التفسير القرآني وما هو دخيل عليه، ومدى تأثير هذه القصص على فهمنا للقرآن وأحداثه.

إن دراسة الإسرائيليات أمر بالغ الأهمية لفهم التطور التاريخي للتفسير القرآني ودقائقه المنهجية، فيأتي هذا البحث بعنوان: **الإسرائيليات والعهد القديم في كتب التفسير (دراسة نقدية)**، لنقرأ في ثنايا الروايات الكثيرة المبثوثة في كتب التفسير، وننظر إليها بمنظار علميّ بعيدًا عن المجافاة واتباع الهوى، ومحاولة التماس الموضوعيّة قدر الإمكان.

أسباب كتابة البحث وأهميته:

تظهر أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

١- القارئ في كتب التفسير بحاجة إلى معرفة منهج السلف في التعامل مع الإسرائيليات والعهد القديم، وكيف أنهم كانوا يميزون بينها ويحذرون من بعضها، مما يقدم نموذجًا يحتذى به للباحثين المعاصرين.

٢- تُعد الإسرائيليات جزءًا لا يتجزأ من التراث التفسيري، وقد أثارت جدلًا واسعًا بين العلماء حول مدى صحتها وقبولها، ولذا فإن دراسة نقدية لهذا الموضوع ضرورية لبيان الحقائق وتصحيح المفاهيم.

٣- تأثير الإسرائيليات على فهم القرآن، فقد أثّرت هذه الروايات في فهم بعض الآيات القرآنية، مما يستدعي دراسة نقدية لبيان هذا التأثير وتحديد مدى صحته.

(١) لقمة، الجوانب الأدبية والبلاغية في القصة القرآنية، (ص٥٤٧).

٤- تُثار العديد من الشبهات حول التفسير القرآني بسبب وجود الإسرائيليات والنقولات من العهد القديم، ولذلك فمثل هذه البحوث ضرورية لتقديم ردود علمية ومنهجية على هذه الشبهات، وتوضيح الموقف الصحيح من هذه المرويات.

٥- نحن بحاجة إلى ترسيخ المنهج النقدي في التعامل مع التراث التفسيري، وتشجيع الباحثين على التدقيق والتحقيق في الروايات والمصادر المختلفة.

٦- يمثل هذا البحث إضافة هامة للتخصص وللمكتبة الإسلامية، ويسد ثغرة في الدراسات المتعلقة بالإسرائيليات والعهد القديم في كتب التفسير، خاصة وأنه من منظور نقدي شامل.

إشكالية البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم الإسرائيليات والعهد القديم، وما أوجه الفرق بينهما؟

٢- ما مدى ثبوت وصحّة الإسرائيليات والعهد القديم، وما مدى التحريف الواقع فيهما؟

٣- ما موقف العلماء من الإسرائيليات والعهد القديم؟ وما حكم إدخالها في كتب التفسير؟

٤- ما المنهج المعتدل في التعامل مع تلك المروّيات؟ وما أسباب إدخالها في التفاسير الحديثة؟

أهداف البحث:

هذا البحث يهدف إلى:

١- بيان مفهوم الإسرائيليات والعهد القديم، وتوضيح أوجه الفرق بينهما.

٢- إيضاح مدى ثبوت وصحّة الإسرائيليات والعهد القديم، ومدى التحريف الواقع فيهما.

٣- الكشف عن موقف العلماء من الإسرائيليات والعهد القديم، وحكم إدخالها في كتب التفسير.

٤- رسم الضوابط المنهجية للتعامل مع تلك المروّيات، وبيان أسباب إدخالها في التفاسير الحديثة.

الدراسات السابقة:

إن دراسة الإسرائيليات والعهد القديم على وجه العموم، قد كُتب فيه العديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بأشكال مختلفة، وحظي بالكثير من الدراسات الناقدة.

وأما تناول ذلك من جهة تطبيق المنهج النقدي، فقد جاء ضمن عدد من الأبحاث والدراسات التي تناولت ذلك بشكل عام، إلا أنها اختلفت كثيرًا عن بحثي في كثير من محاوره وطريقة معالجة إشكالاته، والتي كان منها:

١-تفسير القرآن بالإسرائيليات؛ نظرة تقويمية: أ. د. مساعد بن سليمان الطيار، بحث نُشر في مجلة "معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية"، ضمن العدد (١٤)، ذو الحجة (١٤٣٣هـ)، قصد هذا البحث إلى بيان ماهية الإسرائيليات، وعلاقتها بتفسير القرآن، وموقف السلف من تفسير القرآن بها، والموازنة بين هذا الموقف وموقف كثير من المتأخرين والمعاصرين من ذلك، مع النقد والمناقشة وبيان الضوابط المتعلقة بالمسألة.

والفرق بين دراستي ودراسة أ. د. الطيار تختلف من حيث بعض جوانب الدراسة وكذلك طريقة الدراسة والنتائج، فقد ركزت دراستي بجانب الإسرائيليات على العهد القديم بمفهومه وموقف المفسرين منه ومدى قبوله

أو رده، بينما اقتصرت تلك الدراسة على الإسرائيليات، كما أن دراستي أطالت في موقف المستشرقين ومفكري الغرب من العهد القديم، وهو مالم تتناوله تلك الدراسة، يضاف إلى ذلك تركيز تلك الدراسة كان على طبقات الصحابة والتابعين وأتباعهم، بينما دراستي ركزت على موقف أصحاب كتب التفسير، كما اختلفت منهجية الدراستين فقد أخذت الدراسة التطبيقية لتلك الدراسة حيزًا كبيرًا من البحث، بينما دراستي لم تتناول الجوانب التطبيقية إلا كأمثلة يسيرة في داخل القضايا البحثية، وقد اختلفت النتائج في أمور منها: ما تراه تلك الدراسة من أن الإسرائيليات مصدر مهم، ولا ينبغي إغفاله في كتب التفسير المعاصرة، بينما دراستي ترى أنه في الجملة مصدر ثانوي، وفرقت بين التفاسير للمتخصصين والتفاسير لعامة الناس.

٢-**الإسرائيليات في كتب التفسير وقدسية القرآن الكريم**: أ. د. عبد القادر بخوش: بحث قصير بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٢(٣٠)، وهي دراسة تبحث في خطورة إشاعة الإسرائيليات بدون ضوابط، وما تحدثه من اضطراب وشك في أسس العقيدة الإسلامية، وتتناول الدراسة أثر الإسرائيليات في ترجمات القرآن الكريم إلى اللغات اللاتينية.

والفرق بين الدراستين واضح، فقد انصبت تلك الدراسة على ذكر المخاطر العقدية وذكر أمثلة لها، ثم خرج بنتيجة أنها من دسائس اليهود وأنه لا يصح نسبتها للصحابة، ولا يجوز ذكرها في كتب التفسير؛ وبالتالي فالفرق بين دراستي وتلك الدراسة بيّن وكبير.

٣-**الإسرائيليات بين المتقدِّمين والمتأخِّرين**: د. شافي بن سلطان العجمي، بحث نُشر في مجلة "الشريعة والدراسات الإسلامية" بجامعة الكويت، ضمن العدد (٨١)، جمادى الآخرة (١٤٣١هـ)، قصد هذا البحث إلى بيان منهج كلٍّ من المتقدمين والمتأخرين في رواية الإسرائيليات، حيث كَثُر النقد عند بعض المتأخرين لهذه الإسرائيليات، حتى كاد أن يكون من المسلَّمات، فعمد الباحث إلى تجلية الفرق بين المنهجين والموازنة بينهما.

والفرق بين الدراستين ظاهر، فقد ركزت تلك الدراسة على الردّ على من ذم الإسرائيليات واستنكر إدخالها في كتب التفسير، وأطال في بيان موقف عدد من الصحابة والتابعين بمنهج استقرائي، بينما دراستي كانت أشمل من ذلك وأوسع كما هو ظاهر في المباحث، واختلفت كذلك منهجية الدراسة، وكذلك أغلب النتائج.

٤-**الإسرائيليات وتطورها في كتب التفسير**: أ. د. البدرى عاطف على ابو حربة، بحث منشور بمجلة جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية، مصر، سوهاج، ١٣(١)، (١٩٩٨م)، يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مبدأ دخول الإسرائيليات في التفسير، وبيان وجه الحق في فهم الصحابة حول أخذهم عن أهل الكتاب، وموقف المفسرين من رواية الإسرائيليات في كتبهم، وبيان المنهج السديد الذي ينبغي أن يسير عليه من يفسر كلام الله تعالى، كما وقف البحث على أثر هذه الإسرائيليات في التفسير ومدى خطورتها على عقائد المسلمين وقدسية الإسلام، وخلص البحث إلى أنه من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن رواية ما لا يجزم بصحته من الإسرائيليات.

والفرق بين دراستي وتلك الدراسة متعدد، فقد كان الهدف من تلك الدراسة هو التحذير من إدخال الإسرائيليات في كتب التفسير، وذكر لذلك نماذج وأمثلة متعددة تدل على خطورة هذا الأمر.

منهج البحث:

لدراسة هذا الموضوع فقد اعتمدت على منهجين رئيسين هما:

المنهج الوصفي والتحليلي: وذلك بهدف وصف المفهوم الصحيح للإسرائيليات والعهد القديم، ثم تحليل الفروق بينهما، ونقد أسانيد الإسرائيليات، وإثبات تحريف العهد القديم، وبيان الموقف من الإسرائيليات والعهد القديم في ضوء أقوال العلماء وتطبيقاتهم في كتب التفسير.

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث إلى مقدمة ثلاثة مباحث رئيسة، يندرج تحتها مطالب، إضافة إلى الخاتمة وثبت للمراجع في نهاية البحث.

وجاء تقسيم البحث على الوجه الآتي:

المقدمة: وفيها أسباب كتابة البحث وأهميته، وتحديد مشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرت عليه، والتقسيم الذي اعتمدته في كتابته.

المبحث الأول: الإسرائيليات والعهد القديم، المفهوم والفارق، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإسرائيليات

المطلب الثاني: مفهوم العهد القديم

المطلب الثالث: مفهوم التوراة

المطلب الرابع: الفرق بين (الإسرائيليات) و(العهد القديم)

المبحث الثاني: الإسرائيليات والعهد القديم بين الثبوت والتحريف، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسانيد الإسرائيليات

المطلب الثاني: إثبات تحريف (التوراة)

المطلب الثالث: بداية التحريف

المطلب الرابع: اعترافات علماء أهل الكتاب بالتحريف

المبحث الثالث: الموقف من الإسرائيليات والعهد القديم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقف العلماء بين (التنظير) و(التطبيق)

المطلب الثاني: إدخال الإسرائيليات في التفسير القرآني وحكمها

المطلب الثالث: المنهج المعتدل في التعامل مع تلك المروّيات

المطلب الرابع: أسباب إدخال الإسرائيليات ومرويات العهد القديم في التفاسير الحديثة

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإسرائيليات والعهد القديم، المفهوم والفارق

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإسرائيليات

لفظ الإسرائيليات –كما هو ظاهر – جمع، مفرده: إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، أبو الأسباط الاثني عشر، وإليه ينسب اليهود، فيقال: بنو إسرائيل.

ولفظ (الإسرائيليات) – وإن كان يدلّ بظاهره على القصص الذي يروى أصلًا عن مصادر يهوديّة – يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودية[1]، من مصادر الثقافتين اليهودية والنصرانية، ويطلق على جميع ذلك لفظ الإسرائيليات، من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني، وإن كان الجانب اليهودي هو الذي اشتهر أمره فكثر النقل عنه وذلك لكثرة أهله وظهور أمرهم، وشدة اختلاطهم بالمسلمين من مبدأ ظهور الإسلام إلى أن بسط رواقه على كثير من بلاد العالم، ودخل الناس في دين الله أفواجًا[2]، يقول أمين الخولي: "كان اليهود في ماضيهم الطويل قد شرّقوا راحلين من مصر ومعهم آثار حياتهم فيما بعد، ثم أبعدوا مشرقين إلى بابل في أسرهم... وقد حملوا من أقصى المشرق في بابل وأقصى المغرب ما حملوا، وجاء البيئة العربية الإسلامية من كل هذا المزيج ما جاء، إلى جانب ما بعث إليها من الديانات الأخرى التي دخلت تلك الجزيرة، وألقت إلى أهلها ما ألقت من خبر أو قصص ديني، وكل هذا قد تردد على آذان قارئي القرآن ومتفهميه، فلما خرجوا إلى ما حول جزيرتهم شرقًا وغربًا فاتحين ملأ آذانهم حين خالطوا أصحاب تلك البلاد التي نزلوا وعاشوا بها، وإن كان الذي اشتهر من ذلك هو اليهودي لكثرة أهله وظهور أمرهم، فدعيت تلك التزيّدات التي اتصلت بمرويات التفسير النقلي باسم الإسرائيليات"[3].

وإضافة إلى ما سبق فإن النصارى –كما هو معلوم من عقيدتهم، سواء قبل التحريف أو بعده – ملزمون بالإيمان بما في التوراة، وإنما جاء الإنجيل مصدقًا لأخباره وناسخا لبعض أحكامه، ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ...﴾ [آل عمران: ٥٠]، وهم الذين أطلقوا على التوراة وما يتبعها بـ(العهد القديم)، في مقابل الإنجيل (العهد الجديد).

كما أنه وبقياس الجانب الإخباري والروائي نجد الفرق الشاسع والبون الكبير الحجم، بين الكمّ الهائل من المرويات في العهد القديم، وتلك الضئيلة الأحداث والأخبار في العهد الجديد.

---

(١) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص١٣، وقد عرف د. محمد الذهبي الإسرائيليات بقوله: "كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما" وقوله في التعريف: "أساطير" فيه نظر لأن الأساطير هي الأباطيل، [ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: سطر، ٣٦٣/٤]، وهو تعريف يوهم أن أخبار بني إسرائيل كلها كذب وليس الأمر كذلك.

(٢) محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ١٦٥/١.

(٣) أمين الخولي، دائرة المعارف الإسلامية، ٣٥١/٥ (مادة: تفسير).

وموجز تعريف الإسرائيليات أن نقول: "كل ما أخذه العلماء عن بني إسرائيل (اليهود والنصارى) من أخبار"(١).

وبحسب هذا التعريف للإسرائيليات يتّضح لنا أن العهد القديم يدخل ضمنًا ويدخل دخولًا أوّليًا في الإسرائيليات، وفي معناها العام، وحتى لا يحدث خلط بين التوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام، وبين ما يسمّى بالعهد القديم، كان لا بد أن نبيّن المقصود بالعهد القديم، وهو المطلب التالي.

المطلب الثاني: مفهوم العهد القديم

اقتصر أغلب المفسرين في كتبهم التفسيرية على الأخذ من الإسرائيليات أو العهد القديم، والذي يدخل ضمنا في الإسرائيليات، أما العهد الجديد وهو (الإنجيل) فلم ينقل منه المفسرون خصوصًا في العصور الأولى، فجلّ الأخبار والقصص هي بالعهد القديم، وهي التي وصلت لنا مباشرة من أحبار اليهود الذين أسلموا وحسن إسلامهم.

وقد أطلق اسم (العهد القديم) على أسفار اليهود في العصور المسيحية، للتفرقة بينه وبين ما اعتمده النصارى من أسفارهم التي أطلقوا عليها اسم (العهد الجديد).

وقيل إن أول من أطلق تسمية العهد القديم على أسفار اليهود هو (بولس) في رسالته إلى أهل كورنثوس الثانية: [بل أعميت بصائرهم لأن ذلك البرقع نفسه باقٍ إلى يومنا هذا غير مكشوف عند قراءة العهد العتيق](٢).

ويراد بكلمة العهد في هاتين التسميتين (العهد القديم، العهد الجديد) ما يرادف معنى الميثاق؛ أي أن كلتا المجموعتين تمثل ميثاقًا أخذه الله على الناس وارتبطوا به معه، فأولاهما تمثل ميثاقًا قديمًا من عهد موسى عليه السلام، والأخرى تمثل ميثاقًا جديدًا من عهد عيسى عليه السلام(٣).

ويطلق على العهد القديم اسم: (تناخ Tenakh): وهو عبارة عن مجموعة من الأسفار، جمعها بعض اليهود عقب العودة من السبي البابلي.

أما لفظ (تناخ Tenakh)(٤) فمأخوذ من أول حرف من أسماء الأقسام الثلاثة:

أ- التوراة Torah.

ب- الأنبياء nebee- im.

ج- الكتب والصحف Ketubim(٥).

أقسام العهد القديم:

ينقسم العهد القديم الذي كان قد كتب باللغة العبرية المشتقة من الآرامية إلى ثلاثة أقسام(٦):

---

(١) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص١٤٣.

(٢) العهد الجديد، رسالة بولس الثانية إلى أهل كورنثوس، (١٤/٣) ص٣١٤، دار الكتاب المقدس.

(٣) وافي، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة، ص١٣.

(٤) هناك أسماء اشتهر بها العهد القديم أهمها (التناخ) وهو اختصار للكلمات المكونة لأقسام العهد القديم -كما ذكرنا، وكذلك (المقرا) وهي تعني النص المقروء، ومصطلح (المسورت) ويعني النص المقدس المضبوط والمعدل، انظر: اليهود في العالم القديم، ص١٦.

(٥) عبد الوهاب المسيري، "اليهود واليهودية والصهيونية: موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية"، ٢١١/١.

(٦) انظر في هذا التقسيم: دائرة المعارف الأمريكية، عام (١٩٥٩م) ٦١٢/٣، المرجع رقم: ١٥.

أ- **التوراة:** هي القسم الأول من العهد القديم [الأسفار الخمسة الأولى]، ويعرف في العبرانية بـ(توره) أي الهدى والرشاد، أو القانون أو التعاليم أو الشريعة، وقد يطلق - مجازًا أو توسعًا - على العهد القديم كلّه[١]، وهذه الأسفار الخمسة هي التي قالوا أنها أنزلت على موسى عليه السلام، وهي التي يدعي اليهود أن موسى عليه السلام قام بكتابتها:

وتشمل الخمسة الأسفار الأولى:

١- سفر التكوين.

٢- سفر الخروج.

٣- سفر اللاويين.

٤- سفر العدد.

٥- سفر التثنية.

ب- أسفار الأنبياء: ويتألف من واحد وعشرين سفرًا، وتبحث أسفارها في تاريخ بني إسرائيل من بعد موسى إلى خراب الهيكل وأورشليم، وتشمل كتب الأنبياء بعد وفاة موسى عليه السلام:

- أسفار الأنبياء الأولين: وهي سفر يشوع، والقضاة، وصموئيل الأول والثاني، والملوك الأول والثاني.
- وأسفار الأنبياء المتأخرين (الكبار): وهي تضم أسفار إشعيا، وإرميا، وحزقيال.
- وأسفار الأنبياء المتأخرين (الصغار): وهم هوشع، ويوئيل، وعاموس، وعابوديا، ويونان، وميخا، وناحوم، وحبقوق، وصفنيا، وحجي، وزكريا، وملاخي.

ج- الكتب والصحف: وعدد هذه الكتب والصحف أثنا عشر، وهي تهتم بالحِكَم والأمثال والمزامير[٢]، وأخبار اليهود بعد خراب الهيكل[٣]، ويطلق عليها كتب الحكمة وهي التي تسمى (Ketubim) وتضم: أسفار المزامير، والأمثال، وأيوب، ونشيد الإنشاد، وراعوث، والمراثي، والجامعة، وأستير، وعزرا، ونحميا، وأخبار اليوم الأول والثاني، وهي كلها أسماء لتلك الأسفار.

المطلب الثالث: مفهوم التوراة

لا بدّ لي أن أبيّن هنا أن (التوراة) لفظ خاص بما أنزل على موسى عليه السلام، وإن كان كثير من باحثي أهل الكتاب يتجوّزون بإطلاقه ليشمل كل أسفار (العهد القديم).

---

(١) "التوراة اسم عبراني معناه الشريعة...كما نصّ عليه علماء الكتابين في مصنفاتهم، وقد حاول بعض الأدباء تطبيقها على أوزان لغة العرب واشتقاقها منها، وهو خبط بغير ضبط" [القاسمي، محاسن التأويل، ٤٩٤/٧].

(٢) المزامير: هو سفر يضم مجموعة تسابيح وصلوات وأناشيد، أكثرها منسوب إلى داود عليه السلام، ينظر: سعد رستم، مباحث في مقارنة الأديان: اليهودية، المسيحية، الإسلام، ص٨٢.

(٣) فتّاح، اليهودية: عرض تاريخي، والحركات الحديثة في اليهودية، ص٧٤-٧١.

و(توراة)[١] موسى عليه السلام هي أول كتاب نزل من السماء – بحسب رأي الشهرستاني – وأن ما كان على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى (كتابًا) بل صحفًا[٢].

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام، وفيه أن آدم قال لموسى عليه السلام: (وكتب الله لك التوراة بيده)[٣].

وإذا كان لفظ (التوراة) قد يطلق مجازًا على العهد القديم كله، فلا شك أن اليهود والنصارى يعتقدون أن هذا الكتاب الموجود بأيديهم الآن أوحي به من قبل الله تعالى، يقول أحدهم: "يتعرض الكتاب المقدس لكثير من المزاعم والافتراءات والتشكيك في وحيه ومصداقيته وصحته، لكن الأدلة التاريخية المنطقية، بل وعلم الآثار يشهد لاستحالة تحريف الكتاب المقدس، ونحن نؤكد على هذه الحقيقة"[٤].

وسنثبت بعد صفحات زيف هذا الادعاء، فإن الحقيقة المطلقة ليست في (العهد القديم) الموجود بين أيدينا اليوم، بل هي في القرآن الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم، فهو كما قال الله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] يعني: صدقًا في الأخبار عدلًا في الأوامر والنواهي، ولهذا قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣] أي: بالنسبة لما أوحي إليك فيه، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩] يعني: من أعرض عن هذا القرآن واتبع غيره من الكتب فإنه يناله هذا الوعيد[٥]، "وعلى أي حال، فعلينا حين نتعامل مع التوراة كمصدر تاريخي، أن نتخلص تمامًا من الهالة التي أسبغها عليها المؤمنون بها، وأن ننظر إليها كما ننظر إلى غيرها من المصادر التاريخية... إن من كتبوا التوراة المتداولة اليوم – كما يقول المؤرخ الإنجليزي سايس – كانوا بشرا مثلنا، وهم كمؤرخين لا يختلفون كثيرًا عن نظائرهم من معاصريهم في الشرق، كما أنه ليس هناك تاريخ لا يحتمل المناقشة، بل لا يحتمل أن نخطئه، وما دامت توراة اليوم كتاب تاريخ، فليس هناك ما يمنع المؤرخ من أن يناقشها مناقشة حرة دون تمييز"[٦].

---

(١) سميت التوراة بمعنى (التعليم)، واسم التوراة (بالعبرية: توره) وهو اسم الفعل من "رأى" (بالعبرية: رءه) على الوزن العبري الموازي للوزن العربي (أفعل)، والكلمة تعني حرفيًا "الترئية"، [انظر: حروب داود (كمال الصليبي) ص٢٧] وقد اختلف المفسرون هل هي كلمة عربية مشتقة أم أعجمية، (انظر: الدر المصون/ السمين الحلبي ١٧/٣) والصحيح ما أثبتناه هنا.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص٢١١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٢٤٣٩/٦ برقم: [٦٢٤٠] ومسلم في صحيحه، ٢٠٤٣/٤ برقم: [٢٦٥٢] وسنن أبي داود، ٦٣٨/٢ برقم: [٤٧٠١].

(٤) استحالة تحريف الكتاب المقدس، ص١، نشرة دار الكتاب المقدس.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٨٥/١.

(٦) مهران، دراسات في تاريخ العرب القديم، ص٣٠.

المطلب الرابع: الفرق بين (الإسرائيليات) و(العهد القديم)

نخلص من المطالب السابقة أن العهد القديم هو ما ذكرناه سابقًا باسم (الإسرائيليات) وإن كان قد غلب اسم (الإسرائيليات) على المرويات المسندة إلى رجال نقلوها بالمشافهة للمسلمين في عصورهم الأولى، لكننا نجد أن تلك المرويات مقاربة لما عليه (العهد القديم) المطبوع اليوم، بل ربما تكون أكمل مما هي اليوم، وذلك لأنها نتاج لقراءاتهم من نسخ للعهد القديم أوفى وأدق من نسخ اليوم(١).

وبإمكاننا أن نلاحظ بعض الفروقات بين **الإسرائيليات** وبين **العهد القديم** والتي لا تؤثر بشكل عام على الموقف الموحّد من كليهما – كما ذكرنا، ومن تلك الفروقات:

١– أن الإسرائيليات نقلت إلينا باللغة العربية، منذ القرن الأول الهجري، بينما نجد العهد القديم متعدّد الترجمة على مرّ العصور، فمثلًا نجد **ابن قتيبة** يقارن بين ما يرويه وهب بن منبّه من التوراة وبين التوراة المترجمة بين يديه، ويبيّن ما بينهما من اختلاف(٢)، وهذا الاختلاف لمسناه أيضًا عندما قارنّا بين ما نقله ابن إسحاق في (المغازي) من الإسرائيليات، وبين ما يقابله من نصوص العهد القديم المتداول اليوم.

٢– الإسرائيليات المبثوثة في كتب التفسير ليس مصدرها العهد القديم فقط، بل إن كثيرًا منها روي ونقل عن شروح التوراة وغيرها من كتب اليهود.

٣– تصرّف رواة الإسرائيليات من المسلمين فيها: وذلك بتلطيف بعض عباراتها، وتغيير ما جاء فيها مما يتنافى مع أصول الشريعة، فمثلًا نجد في سفر صموئيل اتهام داود عليه السلام بالزنا بامرأة (أوريّا)، بينما نجد رواة الإسرائيليات من المسلمين يذكرون ذلك (زواجًا شرعيًا)، بعد أن أرسل زوجها إلى المعركة، بل بالغ صاحب (الكشاف) في التكلّف في تخفيف العبارة فذكر أن داود عليه السلام سأل (أوريّا) أن يتنازل عن إحدى زوجاته كما فعل الأنصار في مواساتهم للمهاجرين!(٣).

٤– هناك إضافات وغرائب تأتي في بعض الإسرائيليات هي من زيادات القصاص، ومجيئهم بالعجائب، بقصد استمالة وجوه العامة، واستدرارًا لما في أيديهم(٤).

فإذا تبين لنا أنه لا فرق بين العهد القديم والإسرائيليات، وأن العهد القديم داخل في عموم لفظه، فإنه سيظهر لنا من ذلك أن التعامل معها والموقف منها واحد – هذا هو الأصل، إلا أنه يطرأ علينا إشكال دراسة الأسانيد في **الإسرائيليات** المروية عن الصحابة أو التابعين، أو حتى عن كعب الأحبار ووهب بن منبّه؛ وذلك أن الإسرائيليات تنقسم "باعتبار الصحة وعدمها إلى: صحيح، وضعيف – ومن الضعيف: الموضوع"(٥).

---

(١) صابر طعيمة، "التراث الإسرائيلي في العهد القديم وموقف القرآن الكريم منه"، ص١٦.

(٢) ابن قتيبة، المعارف، ص١٦–٩.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٢/٢٨٠.

(٤) الفروقات مأخوذة من كتاب: نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، ص٣٧٢–٣٧٠.

(٥) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص٣٥.

المبحث الثاني: الإسرائيليات والعهد القديم بين الثبوت والتحريف

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسانيد الإسرائيليات

أحبّ أن أؤكد هنا على أن ميزان المحدّثين ومعيار الجرح والتعديل والنظر في الأسانيد، كما يدخل في علم الحديث، فإنه أيضًا يطبّق على أسانيد الإسرائيليات، ثم هي بعد ذلك يطبّق عليها بعد صحّة سندها الموقف الشرعي الصحيح من الإسرائيليات والعهد القديم؛ ولذلك استنكر المفسرون تلك المرويات الموضوعة في أسانيدها، مثل المرويات التي يرويها الثعلبي، فقد كان رجلًا قليل البضاعة في الحديث، وليس له بعلله معرفة ولا دراية، وإلا ما كان ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض ما يرويه من الإسرائيليات وما شاكلها من الموضوعات التي صرح العلماء بوضعها.

وإذا أردنا أن نسوق أمثلة من جانب القصص الإسرائيلي في تفسير الثعلبي لوجدنا أنفسنا أمام قصص كثير، وأخبار يملّ القارئ من قراءتها، ويسأم السامع من سماعها[١]، فقد كان أكثر من أطال في سرد الروايات الإسرائيلية داخل تفسيره (الكشف والبيان)، ثم نقل أغلبها عنه البغوي ملخّصة، ثم نقلها الخازن ملخّصة عن البغوي.

ويؤكد الإمام الشافعي على أنه لا يسوغ بحال رواية الإسرائيليات عن الكذابين، ففي تعليقه على حديث: (حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[٢] يقول: "أحاط العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم، فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقبلوا الحديث الكذب على بني إسرائيل، وإنما أباح قبول ذلك عمن حدث به عمن يجهل صدقه وكذبه، ولم يبحه أيضًا عمن يعرف كذبه"[٣].

ولا منافاة بين كون الإسرائيليات صحيحة السند، وبين كونها من إسرائيليات أهل الكتاب، فهي صحيحة السند إلى ابن عباس، أو إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أو إلى مجاهد، أو عكرمة أو سعيد بن جبير وغيرهم، ولكنها ليست متلقاة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا بالذات، ولا بالواسطة، ولكنها متلقاة عن أهل الكتاب الذين أسلموا، فثبوتها إلى من رويت عنه شيء، وكونها مكذوبة في نفسها أو باطلة أو خرافة شيء آخر، وليس معنى أن هذه الإسرائيليات المكذوبات الباطلات المروية عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبدالله بن سلام رضي الله عنه وأمثالهم أنها من وضعهم واختلاقهم – كما زعم ذلك بعض الناس اليوم – وإنما معنى ذلك: أنهم هم الذين رووها، ونقلوها لبعض الصحابة والتابعين من كتب أهل الكتاب ومعارفهم، وليسوا هم الذين اختلقوها[٤].

---

(١) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص١٢٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب (أحاديث الأنبياء)، باب (ما ذكر عن بني إسرائيل)، حديث رقم: ٣٤٦١، ٤/١٧٠.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص٣٩٨.

(٤) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص١٢٣-١٢٤.

ولو جئنا على سبيل التمثيل سنجد (السدّي الكبير)[١] يسوق بأسانيده المدمجة إلى الصحابة غرائب وإسرائيليات[٢]، يظنّ الظانّ لأول وهلة أنها من أقوى الأسانيد وأصحّها، خصوصًا وأنها قد رفعت إلى ابن عباس وابن مسعود وجمع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وقد قال السيوطي عن أسانيد السدي: "خلط السدي روايات الجميع فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك"[٣].

بل إن الطبري الذي كرّر هذا الإسناد أكثر من ألف مرة في تفسيره، قال عنه في المقدمة: "فإن كان ذلك صحيحًا – ولست أعلمه صحيحًا – إذ كنت بإسناده مرتابًا..."[٤]، وهو لم يذكره على سبيل الاحتجاج، بل على سبيل الاعتبار والاعتضاد، قال محمود شاكر: "فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا"[٥]، وقد نبه أحمد شاكر على سبب دمج الأسانيد من جهة السدي الكبير، فقال: "وللعلماء الأئمة الأقدمين كلام في هذا التفسير بهذه الأسانيد، قد يوهم أنه من تأليف من دون السدي من الرواة عنه، إلا أني استيقنت بعدُ، أنه كتاب ألفه السدي... لكن الذي يرجح أنه كتاب ألفه السدي، جمع فيه التفسير، بهذه الطرق الثلاث، قول أحمد بن حنبل في السدي: إنه ليحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به، قد جعل له إسنادًا، واستكلفه... يريد – فيما أرى، والله أعلم – أنه جمع هذه التفاسير، من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلها مفصلة، على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلّف أن يسوقها به مساقًا واحدًا، أعني: أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد، يريد بها أن ما رواه من التفاسير في هذا الكتاب، لا يخرج عن هذه الأسانيد... إنما الذي أوقع الناس في هذه الشبهة، تفريق هذه التفاسير في مواضعها، مثل صنيع الطبري بين أيدينا"[٦].

ومع الأسف، ربما نَسب بعض من يختصر الأسانيد هذا القول من الإسرائيليات إلى ابن عباس رضي الله عنهما، أو إلى ابن مسعود رضي الله عنه، أو إلى جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس الأمر هكذا، فقد يكون إنما روى هذا التفسير من طريق واحد من تلك الطرق، ولا نستطيع الجزم على وجه الحقيقة بنسبته إلى صحابي بعينه.

---

(١) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكبير، الأعور، مولى زينب بنت قيس بن مخرمة، وقيل: مولى بني هاشم، وكان يكنى أبو محمد القرشي، أصله حجازي، سكن الكوفة، وسمي السدي بذلك لأنه كان يقعد في سدة باب الجامع بالكوفة يبيع الخمُر والمقانع (المزي في تهذيب الكمال ١٣٢/٣)، (ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣١٣/١).

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (٢٣٨/٤).

(٣) السيوطي، الدر المنثور (٨٢١/١٥).

(٤) تفسير الطبري، ١٩٢/١، يقول أحمد شاكر تعقيبا: "وحق لأبي جعفر رحمه الله أن يرتاب في إسناده، فإن هذا الإسناد فيه تساهل كثير، من جهة جمع مفرق التفاسير عن الصحابة في سياق واحد، تجمعه هذه الأسانيد"، [تفسير الطبري ٣٤٦/١]، وفي موضع آخر قال أخوه محمود شاكر: "فلئن سألت: فيم يسوق الطبري مثل هذا الخبر الذي يرتاب في إسناده؟ وجواب ذلك: أنه لم يسقه ليحتج بما فيه، بل ساقه للاعتبار" [تفسير الطبري ٤٣٦/١].

(٥) حاشية تفسير الطبري، ٤٥٣/١.

(٦) تعليق أحمد شاكر في حاشية تفسير الطبري ١٥٦/١.

والذي يميل إليه الباحث في التفسير الذي يرويه أسباط عن السدي أن ينسب ما فيه إلى السدّي، ولا يجاوز به غيره، وهو ظاهر صنيع ابن أبي حاتم، بل هو صنيع الطبري نفسِه فقد نسب ما رواه عن أسباط عن السدي ووقف به وجعله من قول السدي في أكثر من (١٦٠٠) موضع، بل حتى ما كان منها من رواية شيخه: موسى بن هارون قال: حدثنا عمرو بن حماد قال: حدثنا أسباط عن السدّي (نجد الطبري يقف به عند السدّي في الغالب)، وذلك السند هو نفس الإسناد المتصل للصحابة.

وقد نال نصيب الأسد في رواية الإسرائيليات ونقلها إلى أهل الإسلام إمامان ممن لهم في الإسلام قدم راسخة وهما: كعب الأحبار(١)، ووهب بن منبه(٢)، لكن نظرًا لكثرة روايتهم للإسرائيليات فقد اتهمهم بعض المستشرقين ومن مشى في ركابهم بأنهما مدسوسان على الإسلام، وهما برآء من ذلك(٣).

ولكن لا يعني أنهم ثقات أن نقبل منهم كل ما يوردونه من إسرائيليات، بل يطبق على مقالاتهم الميزان الشرعي – الذي سنتحدث عنه في المبحث الثالث، وكما قال الحافظ ابن كثير: "والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة عن أهل الكتاب، مما وجد في صحفهم، كمرويات كعب ووهب، سامحهما الله فيما نقلاه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل، من الأوابد والغرائب والعجائب، مما كان وما لم يكن، ومما حرف ونسخ، وقد أغناهما الله – سبحانه – عن ذلك بما هو أصح منه وأنفع وأوضح وأبلغ، ولله الحمد والمنة"(٤).

المطلب الثاني: إثبات تحريف (التوراة)

لقد أخبرنا القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى أنزل على موسى عليه السلام كتاب (التوراة) ليبلغه إلى قومه من اليهود ويكون لهم ضياء وهدى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [الإسراء:٢]، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]، ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، فنحن المسلمون نؤمن إيمانًا جازمًا بأن الله سبحانه أنزل التوراة على موسى عليه السلام ولا نشك في هذا ونكفر من أنكر ذلك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٣].

---

(١) هو أبو إسحاق، كعب بن ماتع الحميري، من آل ذي رعين، وأصله من يهود اليمن، أسلم في خلافة عمر وانتقل إلى الشام وتوفي بحمص عام (٣٢هـ)، وقد وثقه عدد من الصحابة منهم ابن عباس وأبو هريرة، كما أخرج له الإمام مسلم في (صحيحه) وأبو داود والترمذي والنسائي، وهذا دليل على أن كعبًا كان ثقة عند هؤلاء جميعًا، وقد اتفقت كلمة نقاد الحديث على توثيقه، [ابن خلكان، وفيات الأعيان ٢/١٨٠؛ محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري ص٣٢].

(٢) هو أبو عبدالله، وهب بن منبه بن سيج ابن ذي كناز، اليماني الصنعاني ولد سنة (٣٤هـ) ومات سنة (١١٠هـ)، وقد وثقه جمع من العلماء منهم الإمام الذهبي وابن حجر والعجلي وأبو زرعة والنسائي وكذلك البخاري، [الذهبي، ميزان الاعتدال ٤/٣٥٢].

(٣) انظر كلام (محمد رشيد رضا) عنهما في (المنار) ج٩، ص٤٣٨، وكلام (أحمد أمين) في (فجر الإسلام) ص١٩٨، ومع شدة نقمة هؤلاء على الإسرائيليات إلا أنهم يستشهدون كثيرًا بـ (العهد القديم)! فما الفرق بينهما وكلاهما من معين واحد؟!

(٤) ابن كثير، عمدة التفسير ١/١٧.

وقال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَ...﴾ [المائدة: ٤٤]، قال القرطبي في تفسيرها: "صدقوا بالتوراة من لدن موسى إلى زمان عيسى عليهما السلام وبينهما ألف نبي، ويقال: أربعة آلاف، ويقال: أكثر من ذلك، كانوا يحكمون بما في التوراة "(١)، ويقول ابن أبي العز: "وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين فنؤمن بما سمى الله تعالى – منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسمائها وعددها إلا الله تعالى"(٢).

وبعد نزول القرآن العظيم صار هو المهيمن على كل الكتب السابقة، فقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ...﴾ [المائدة: ٤٨]، فلما نزل "القرآن صار شاهدًا بصحة الكتب المنزلة ومقرّرًا لما فيها مما لم ينسخ، وناسخًا لما خالفه منها، ورقيبًا عليها وحافظًا لما فيها من أصول الشرائع، وغالبًا لها لكونه المرجع في المحكم منها والمنسوخ، ومؤتمنًا عليها لكونه مشتملًا على ما هو معمول به منها وما هو متروك"(٣).

لكن القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أثبت مع ذلك على أن التحريف والتبديل والإهمال والنقصان والكتمان والتضييع قد حصل من اليهود للتوراة الصحيحة التي أنزلت على موسى عليه السلام(٤)، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال أيضًا: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ [البقرة: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥]، ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗا﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، ذكر ابن جرير أن (الحق) هو التوراة الذي أنزل الله على موسى عليه السلام، و(الباطل) الذي كتبوه بأيديهم، و(اللبس) هو الخلط، أي لم تخلطون الحق بالباطل(٥).

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٣/٢١٨٥).

(٢) ابن أبي العزّ، شرح العقيدة الطحاوية، ص٣١٢.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٤٨.

(٤) عن قضية وقوع التبديل هل هو لجميع التوراة أم بقيت فيها الألفاظ وحرفت معانيها فقط، انظر: كلام ابن كثير (البداية والنهاية ٢/١٣٥-١٣٧) والشهرستاني (الملل والنحل/٢١٣) وابن القيم (إغاثة اللهفان ٢/٣٦٠)، وقد شذ من علماء المسلمين جماعة قالوا إن الألفاظ لم تحرف وإنما حرف المعنى فقط ومنهم:

- القاضي أبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ).
- القاضي عيسى بن سهل الجياني (ت: ٤٨٦هـ).
- فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ).
- عبد الرحمن ابن خلدون، (ت: ٨٠٨هـ).

(٥) الطبري، جامع البيان، (٣/٣١٠).

وقد وصفهم الله بالتحريف فقال عنهم: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦/ المائدة: ١٣]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، قال ابن جرير: "يحرفون كلام ربهم الذي أنزله الله جل وعز على نبيهم، ويقولون لجهال الناس: هذا هو كلام الله الذي أنزله على نبيه موسى عليه السلام، والتوراة التي أوحاها إليه"(١)، وفي الحديث الحسن قال عليه الصلاة والسلام: (إن بني إسرائيل كتبوا كتابًا فاتبعوه، وتركوا التوراة)(٢).

ومع كل ما ذكرنا من استدلالات إلا أن قضية التحريف الحاصل في التوراة ومداه، أخذ حيّزًا من الخلاف بين الأئمة العدول من أهل الإسلام، حتى قال ابن القيم: "وقد اختلفت أقوال الناس في التوراة التي بأيديهم: هل هي مبّدلة؟ أم التبديل والتحريف وقع في التأويل دون التنزيل؟ على ثلاثة أقوال: طرفين ووسط، فأفرطت طائفة وزعمت أنها كلّها أو أكثرها مبدّلة مغيّرة، ليست التوراة التي أنزلها الله تعالى على موسى عليه السلام... وقابلهم طائفة أخرى من أئمة الحديث والفقه والكلام، فقالوا: بل التبديل وقع في التأويل، لا في التنزيل، وهذا مذهب أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري"، إلى أن قال: "وتوسطت طائفة ثالثة، وقالوا: قد زيد فيها وغيّر ألفاظ يسيرة، ولكن أكثرها باق على ما أنزل عليه، والتبديل في يسير منها جدًا، وممن اختار هذا القول شيخنا [يقصد ابن تيمية] في كتابه: الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح"(٣)، وليت الإمام ابن القيم لم يقل عبارة: "والتبديل في يسير منها جداً"!، والتي هو ينقضها بنفسه في تتمة حديثه في نفس الموضع(٤)، وفي كتب أخرى مثل كتاب (هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى)(٥)، وكذلك فعل شيخه ابن تيمية في أثناء ردوده على اليهود، فعلمنا من ذلك أن قول ابن القيم: "يسير منها جدًا "، أنها مبالغة ليست في موضعها، وفتحت عليه وعلى شيخ الإسلام ابن تيمية بابًا لمن تتبّع زلالتهم من أهل البدع، ولم يفهم مرادهم على الوجه الصحيح.

أما الإمام البخاري فقد ردّ عليه بدر الدين الزركشي بالإجماع فقال: "اغتر بعض المتأخرين بهذا يعني بما قال البخاري فقال إن في تحريف التوراة خلافًا هل هو في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ومال إلى الثاني ورأى جواز مطالعتها، وهو قول باطلٌ، ولا خلاف أنهم حرّفوا وبدّلوا"(٦).

وأما أصل (التحريف) فلا يختلف فيه مسلمان حتى حمل (ابن حزم) بشدة على "قوم من المسلمين ينكرون بجهلهم القول بأن التوراة والإنجيل اللذين بأيدي اليهود والنصارى محرّفان"(٧).

---

(١) الطبري، جامع البيان، (١٥٥/٦).

(٢) الطبراني في المعجم الأوسط عن أبي موسى الأشعري، ٢٨٤/١٢ برقم: ٥٧٠٦، وفي مجمع الزوائد، (١٧٢/١) والحديث حسنه الألباني، (صحيح الجامع الصغير، رقم: ٢٠٤٤).

(٣) ابن القيم، إغاثة اللهفان، ٣٥٣/٢-٣٥١، قال ابن تيمية: "وقد زيد فيها وغيّر ألفاظ يسيرة، ولكن أكثرها باق على ما أنزل عليه، والتبديل في يسير منها جدًا"، ينظر: الجواب الصحيح ٤٠٤/١.

(٤) ينظر: نفس المصدر، من ٣٥٨، حتى آخر الكتاب، حيث تحدث عن مدى التحريف الكبير الحاصل من بعد موسى عليه السلام، والهجمات والسبي الذي حصل لبني إسرائيل، ثم نسب كتابة التوراة الموجودة الآن لـ (عزرا) بعد أن ضاع أغلبها.

(٥) ينظر: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، من القسم الأول، المسألة الثالثة، ص٢٠٠، وما بعدها.

(٦) فتح الباري، (٥٢٣/١٣).

(٧) ابن حزم، الفِصل في الملل والأهواء والنحل، ٢٢٤/١.

ولا نريد أن نستميت في الدفاع عن رأي الشيخين [ابن القيم وابن تيمية]، في الوقت الذي يرى فيه عامّة مؤرخي اليهود اليوم أن هناك شكوكًا كبيرة حول مصداقية (التوراة)، باعتباره تاريخ مختلف لا يمتّ إلى التاريخ الحقيقي بصلة، مع أنهم في ذات الوقت يجعلون روايات (العهد القديم) هي مرتكز الحياة اليهودية اليوم، فاصطبغت حياتهم بما ورد فيها من أساطير وخرافات وشكلت معالم حياتهم وصفاتهم حتى هذا اليوم(١).

المطلب الثالث: بداية التحريف

بحسب الروايات اليهودية أن سليمان – عليه السلام – جمع شيوخ إسرائيل في العيد لوضع تابوت عهد الرب في محراب البيت في قدس الأقداس، وحمل الكهنة التابوت، وكان الجميع يمشون مع الموكب حتى سليمان عليه السلام وفتح التابوت بعد وضعه في مكانه المخصص له، وكانت المفاجأة: لم يكن في التابوت إلا لوحا الحجر اللذان وضعهما موسى عليه السلام هناك في حوريب، حين عاهد الرب بني إسرائيل عند خروجهم من أرض مصر(٢)، وهكذا فقدت التوراة في ظروف غامضة.

ولم ترد أدنى إشارة للتوراة بعد سليمان عليه السلام، واختفت، حتى ورد أنه تم العثور عليها بمحض المصادفة في عهد يوشيا بن آمون (٦٤١–٦١١ ق. م)، أي بعد وفاة موسى عليه السلام بأكثر من سبعمائة سنة، [وصعد الملك إلى بيت الرب وجميع رجال يهوذا وكل سكان أورشليم معه والكهنة والأنبياء، كل الشعب من الصغير إلى الكبير وقرأ في آذانهم كل كلام سفر الشريعة الذي وجد في بيت الرب](٣).

ثم توالت النكبات على اليهود من قبل الشعوب المجاورة، حتى تمكن (نبوخذ نصّر) من سبيهم إلى بابل، ونهبه للهيكل وتدميره له ولأورشليم وتخريبها عام (٨٥٦ ق. م)(٤)، ومكث اليهود في بابل تحت حكم السبي حتى سمحت لهم الدولة الفارسية بالعودة إلى أورشليم، فكان ممن عاد من اليهود مجموعة بقيادة عزرا بن سرايا(٥) وكان ذلك عام (٤٥٨ ق.م) تقريبًا(٦)، وعند وصول عزرا إلى أورشليم طلب الشعب من عزرا أن يأتي بسفر شريعة موسى عليه السلام، فأتى عزرا الكاتب بالشريعة أمام الشعب، وشرع في قراءته سبعة أيام كاملة(٧).

يقول ول ديورانت: "ولما فرغوا من قراءتها أقسم الكهنة والزعماء والشعب على أن يطيعوا هذه الشرائع، ويتخذوها دستورًا لهم يتبعونه، ومبادئ خلقية يسيرون على هديها ويطيعونها إلى أبد الآبدين، وظلت هذه الشرائع

(١) فتاح، اليهودية: عرض تاريخي، والحركات الحديثة في اليهودية، ص٧٦–٧٩.

(٢) ملوك أول (٨/١–٩).

(٣) ملوك ثاني (٣٣/١–٢)، وأخبار الأيام الثاني (٣٤/٢٩–٣٠).

(٤) ملوك ثاني (٢٥/٨–١١).

(٥) عزرا: يرجع نسبه إلى هارون حسب ما ورد في سفره وجاء وصفه أنه كاتب ماهر في شريعة موسى عليه السلام، [عزرا ٧/١–١٠]، ويعرف لدى الكثيرين بأنه مؤسس اليهودية، حيث أنه قد جمع الأسفار وأعاد ترتيب الشريعة (وزعموا أن النور الآن يظهر على قبره، وهو عند بطائح العراق) [ابن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان ٢/٣٥٩].

(٦) الحكيم بن السموأل، بذل المجهود في إفحام اليهود، ص١٣٥.

(٧) نحميا (٨/١–١٨) ونلاحظ هنا الاختلاف الكبير من ناحية الحجم بين التوراة التي اكتشفت في عهد يوشيا حيث إنها قرئت على اليهود مرتين كاملتين في يوم واحد، والتوراة التي ادعاها عزرا احتاجت قراءتها إلى أسبوع كامل!

من تلك الأيام إلى يومنا هذا المحور الذي تدور عليه حياة اليهود، ولا يزال تقيدهم بها طوال تجوالهم ومحنهم من أهم الظواهر في تاريخ العالم"(١).

ويؤكد الجويني على أن "التوراة التي بيد اليهود الآن: هي التوراة التي كتبها عزرا الورّاق، بعد فتنتهم مع نبوخذ نصر، وقتله جموعهم وطوائفهم، إلا ما شذ من إبقائه قومًا لا يعبأ بهم ولا بعددهم وجعله أموالهم غنيمة لسراياه وعساكره وإتلافه ما بأيديهم من الكتب لعدم انقياده بأحكام شريعتهم، وجزمه بفساد أعمالها ونصبه في بيت عبادتهم صنمًا، وإعلامه بالنداء محذرًا من التنوه بذكرها، إلى أن انقرض – والحال كذلك – جيل، حتى كان من بقي، وظفر بشيء من أوراقها يقصد المغائر[جمع مغارة]، ويتحيل في قراءتها خلسة لهذه النسخة التي كتبها عزرا قبل بعثة المسيح عليه السلام بـ[٥٤٥ سنة] ولم يكن على وجه الأرض نصراني، فحينئذ التبديل ممكن"(٢).

ويقرّر السمؤال بن يحيى المغربي بأن عزرا "جمع من محفوظاته ومن الفصول التي يحفظها الكهنة، ما لفق منه هذه التوراة التي في أيديهم، ولذلك بالغوا في تعظيم عزرا هذا غاية المبالغة، فهذه التوراة التي في أيديهم على الحقيقة كتاب عزرا وليست كتاب الله"(٣)، وقد ألمح الإمام الجويني بكلام نفيس إلى السبب الذي دعا عزرا إلى ذلك فقال: "لحرصه على استمرار رياسته، وعدم القول بعصمته المانعة له من الإقدام على فعل الصغائر والكبائر، ونحن الآن نشاهد وننقل ما أرّخ عن الماضين، أن كثيرًا ممن تعلق له غرض بأمر محبوب، شاهدناه يبالغ جهده، ويحمل النفس على تسليطه الفكر، على دقائق الحيل وأنواعها ولا ييأس من مراده، ولا ينثني عنه، إلا بعد أن يحسّ من نفسه العجز، ولو فرض أن محبوبه الذي تعلق به غرضه ليس بالنفيس، بله الرئاسة، التي هي سبب لإقامة الفتن في العالم وقتل الولد والقريب ومصادمة العشائر، وإيقاع الحروب بينهم وتبديل الرحمة بالقسوة، والقرابة بالعداوة، وعلى الجملة: فقلب الحقائق من أخص صفاتها، وقد قيل: آخر ما ينزع من رؤوس الصديقين حب الرئاسة، ورياسة بني إسرائيل كان شأنها عظيم، ومن أحاط بتواريخ العالم خبرًا، وتتبع غرائب قصصها، ظفر بأجلّ من عزرا، حمله حب الرئاسة على فعل السفهاء، الخالعين ربقة العقل والدين"(٤).

الفرق بين عزرا وعزير: يميل بعض علماء مقارنة الأديان إلى القول بأن عزرا هو الذي ورد ذكره في القرآن باسم عزير وهذا قول خاطئ، لأن (عزير) مذكور في القرآن مع حادثة له تعد من آيات الله تعالى وعظيم قدرته، يقول صاحب (بذل المجهود): "وعزرا ليس هو العزير لأن العزير هو تعريب لعازار، وأما عزرا فإنه إذا عرب لم يتغير حاله لأنه اسم خفيف الحركات والحروف، ولأن عزرا عندهم ليس بنبي وإنما يسمون عزير (هسوفير) وتفسيره (الناسخ)"(٥)، ويقول ابن القيم: "وبعض الناس يظن أنه الذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها... ويقول إنه نبي ولا دليل على هاتين المقدمتين، ويجب التثبت في ذلك نفيًا وإثباتًا، فإن كان هذا نبيًا واسمه عزير، فقد وافق صاحب التوراة في الاسم"(٦).

---

(١) ول ديورانت، قصة الحضارة ٣٦٦/٢.

(٢) الجويني، شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل، ص٣٠.

(٣) الحكيم بن السموأل، بذل المجهود في إفحام اليهود، ص١٣٤.

(٤) الجويني، شفاء الغليل (٣٢).

(٥) يحيى ربيع، الكتب المقدسة بين الصحة والتحريف، ص٨٤.

(٦) ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ص٤٠٧ ويرى ابن الجوزي أنه عزير (القرآن) وأن التحريف إنما وقع من جهة تلميذه ميخائيل فبدلها وزاد فيها ونقص منها [ابن الجوزي، فضائل القدس، ص١٠٦].

المطلب الرابع: اعترافات علماء أهل الكتاب بالتحريف

يقرّر ابن القيم أن "علماء اليهود وأحبارهم يعتقدون أن هذه التوراة – التي بأيديهم – ليست هي التي أنزلها الله تعالى على موسى بن عمران بعينها، لأن موسى عليه السلام صان التوراة عن بني إسرائيل، خوفًا من اختلافهم من بعده في تأويلها المؤدي إلى تفرقهم أحزابًا، وإنما سلمها إلى عشيرته أولاد لاوي"(١).

وهذا الذي خشي منه موسى عليه السلام هو الذي حدث بعد ذلك حتى أن يهود اليوم لا يعترفون بـ(التوراة) إلا كنص جامد ولا يفسرون نصوصها إلا بحسب ما ورد لديهم في (التلمود) حتى ولو كان المعنى مخالفًا لظاهر النص، إن ما يقرأه اليهود (الأرثوذكس) اليوم كتابًا ذا معاني مختلفة تمامًا عن التوراة التي يقرؤها غير اليهود، أو اليهود غير المتشددين(٢)، وقد ظل الاعتقاد سائدًا عند كثير من أهل الكتاب أن (التوراة) الموجودة هي كتاب موسى عليه السلام حتى نشطت حركة النقد في العصور الوسطى بزعامة كثير من ربانيي اليهود، وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، ظهر أمثال العالم اللاهوتي (أندرياس بودنشتن كارلنت) ونقد الكتاب المقدس في كتابه المشهور (الأسفار الشرعية) وقد وقف إلى جانبه كثير من علماء اللاهوت الكاثوليك(٣).

لا ذلك ما صدر عن العالم الألماني (يوليوس فلهاوزن)(٤) Julius Wellhausen، ومؤيديه، عندما عكسوا الترتيب التقليدي لتأليف أسفار العهد القديم، حيث نسبوا إلى زمنٍ يأتي موت موسى عليه السلام بقرون عدة تأليف الأسفار الخمسة الأولى خاصةً، والاختلافات التي يُشار بها إلى الله، وتكرار بعض القصص، والفروق الواضحة في اللغة والأسلوب بين أجزاء مختلفة من هذه المجموعة، كل هذا أقنع العلماء الناقدين بأن الأسفار الخمسة المنسوبة إلى موسى عليه السلام ما هي في الواقع إلاَّ نتيجة تصنيف من مصادر مختلفة.

ويعود الفضل للمستشرق (جريسمان) تلميذ فلهاوزن في انتشار تأثير هذه المجموعة المعروفة على نطاقٍ واسع باسم "مدرسة تاريخ الأديان"، وامتداده بسرعة إلى دراسات الشرق الأدنى القديم بصورةٍ عامة، مما أدى للتغيير الجذري للتأويل التوراتي الضيق في الغالب لتاريخ بني إسرائيل الذي وضعه النقاد الأدبيون من أتباع فلهاوزن(٥)، إن هذه المجموعة من الدارسين كانت شديدة الاهتمام بسيل المكتشفات الحديثة والنصوص المترجمة مؤخرًا عن الشرق الأدنى القديم، وإلى أي مدى كان لتأثير هذه المواد الجديدة مقترنًا بالتحرّر من العقلية الدينية الضيقة التي اتسمت بها معظم الدراسات التوراتية الليبرالية والبروتستانتية المحافظة، الفضل في التوصل إلى فهم جديد لتاريخ بني إسرائيل القديم.

– وقد جاء في قرار اللجنة الحبرية التوراتية يوم (١٩٠٦/٦/٢٧)، [يمكن القول بأن موسى استغل وثائق مخطوطة وتقاليد شفوية سابقة ونقل عنها ما يوافق الغاية التي استهدفها بإلهام الروح القدسي، وأنه نقل تارة النصوص

---

(١) ابن القيم، إغاثة اللهفان [٣٥٨/٢].

(٢) إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة، ص٥٨–٦١، ويعلق المؤلف بقول (هامبتي دامتي): خلف مسألة من يحدد معاني الكلمات يكمن السؤال الحقيقي: من هو السيد؟

(٣) يحيى ربيع، الكتب المقدسة بين الصحة والتحريف، ص٧٢.

(٤) مستشرق ألماني مسيحي، (١٩٤٤–١٩١٨م) متخصص في تاريخ اليهودية، عمل أستاذًا جامعيًا، له عدة كتب منها: تاريخ إسرائيل/ وغيرها، ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، ص٤٠٩.

(٥) محمد حسين فضل الله، "المدارس الاستشراقية اليهودية في دراسة التوراة"، ط١، دار المدى: (٢٠٠٢م)، ص٧٤–٧٥.

بحروفها وتارة بمعناها وأخرى بتلخيص وإسهاب[١]... وأن الكتب الخمسة المذكورة قد أعيد تحرير نصوصها مع مرور الزمان بحيث أضيفت مثلًا نصوص كتبها كاتب ملهم بعد وفاة موسى، وزيدت تفسيرات، وتحولت تعابير قديمة إلى تعابير مستحدثة، وأن هناك أخطاء أقترفها النساخون][٢].

كما صدرت الطبعة الكاثوليكية للكتاب المقدس بالقول: [ما من عالم كاثوليكي في عصرنا، يعتقد أن موسى ذاته كتب كل التوراة، منذ قصة الخليقة، أو أنه أشرف حتى على وضع النص، لأن ذلك النص قد كتبه عديدون بعده، لذلك يجب القول: إن ازديادًا تدريجيًا قد حدث، وسببته مناسبات العصور الآتية الاجتماعية والدينية][٣].

ومن أقوال مارتن لوثر – مؤسس البروتستانتية: "أيقنت أن اليهود أناس غلاظ الأكباد، انحرفوا عن شريعة موسى، وزوروا كتبه وأقواله... فيجب علينا إحراق كتبهم المزورة، وتدمير معابدهم القذرة لننقذ شعبنا من خطرها، فلو عاد موسى بنفسه للحياة لأمر بحرقها، وإزالتها من الوجود"[٤].

ويقول (نولدكه) في كتابه (اللغات السامية): "جمعت التوراة بعد موسى بتسعمائة سنة أستغرق تأليفها وجمعها زمنًا متطاولًا تعرضت حياله للزيادة والنقص، وأنه من العسير أن نجد كلمة متكاملة في التوراة مما جاء به موسى، لأن التوراة لم تدون في عهده، ولا في الجيل الذي تلاه"[٥].

- وتذكر دائرة المعارف الفرنسية: أن العلم العصري ولا سيما النقد الألماني، قد أثبت بعد أبحاث مستفيضة في الآثار القديمة، والتاريخ وعلم اللغات، أن التوراة لم يكتبها موسى وإنما كتبها أحبار لم يذكروا اسمهم عليها، ألفوها على التعاقب، معتمدين في تأليفها على روايات سماعية سمعوها قبل أسر بابل[٦].
- ويقول (هامرتن) في كتابه (تاريخ العالم): "يجدر بنا أن نواجه هذه الحقيقة، وهي أن أخبار الكتاب المقدس جاءتنا من عهد متأخر جدًا عن العهد الذي نصفه، وأن قصاراها أن تمدنا ببيان ناقص مشوب بالهوى عن عنصر واحد من العناصر المختلفة التي تألف منها فيما بعد شعب إسرائيل، وأن تاريخهم بأسره من عمل الخيال إلى حد ما، بيْد أننا لا نجد في العهد القديم نفسه إشارات عن اختلاط دماء شعب بني إسرائيل، وعن الشك فيما كانوا عليه قبل عهد داود"[٧].
- وينقل الشيخ رحمة الله الهندي عن (أكتسائن) الذي كان أعلم علماء المسيحية في القرن الرابع من القرون المسيحية: "إن اليهود قد حرفوا النسخة العبرانية في بيان زمان الأكابر الذين عاشوا قبل زمن الطوفان وبعده إلى زمن موسى عليه السلام، ونقلوا هذا الأمر لتصير الترجمة اليونانية[٨] غير معتبرة، ولعناد الدين المسيحي"، ثم

---

(١) نحن المسلمون نعتقد أن (التوراة) التي جاء بها موسى عليه السلام كلها من كلام الله سبحانه.

(٢) الصمادي، نقد النص التوراتي، ص٨٣.

(٣) المرجع نفسه ص٨٣.

(٤) فوزي محمد حميد، حقائق وأباطيل في تاريخ بن إسرائيل، ص١٤٧.

(٥) تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، دار نشر كونراد أديناور: بيروت، عام (٢٠٠٨م)، ص٥-٨.

(٦) "دائرة المعارف الكبرى" الفرنسية، المجلد٦، ص٥٢٢، ضمن مادة "Pentateuque".

(٧) تاريخ العالم، (١٠٨/٢)، ترجمة/ وزارة المعارف المصرية.

(٨) هناك ثلاث نسخ مشهورة للتوراة:

- العبرية أو العبرانية.
- اليونانية أو السبعينية.
- السامرية: وهي أكثر النسخ دقة.

يعقب (رحمة الله الهندي): "ويعلم أن قدماء المسيحيين كانوا يقولون مثله، وكانوا يقولون: إن اليهود حرفوا التوراة في سنة (١٣٠) من السنين المسيحية"(١).

-وقد أثبت عدد من الباحثين هذا التبديل والتحريف وعلى رأس هؤلاء: (ول ديورانت) في كتابه الشهير (قصة الحضارة)(٢)، وكذلك (ريتشارد سيمون) في كتابه (التاريخ النقدي للعهد القديم) وكذلك (جان أستروك) و(ايخهورن) و(إيلجين) وغيرهم(٣).

المبحث الثالث: الموقف من الإسرائيليات والعهد القديم

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقف العلماء بين (التنظير) و(التطبيق)

يظنّ البعض أن التقسيم الثلاثي المشهور في الموقف من الإسرائيليات أنه من ابتكارات شيخ الإسلام **ابن تيمية**، وذلك لقوة تحليله ودقة استنباطاته، ذلك التقسيم الذي بيّن فيه بأن الروايات الإسرائيلية تنقسم إلى أقسام ثلاثة:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته(٤).

إلا أن الصحيح في هذا التقسيم أنه قديم، وأن شيخ الإسلام مسبوق إليه بعلماء من المغرب والمشرق، فمن علماء المغاربة يلخّص لنا ابن حزم ما ذكره كثير من علماء السلف تجاه الموقف من الإسرائيليات بقوله: "ما نزل القرآن والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتصديقه صدّقنا به، وما نزل النصّ بتكذيبه أو ظهر كذبه كذّبنا به، ومالم ينزل نص بتصديقه أو تكذيبه وأمكن أن يكون حقًا أو كذبًا لم نصدّقهم ولم نكذّبهم، وقلنا ما أمرنا رسولنا صلى الله عليه وسلم أن نقوله كما قلنا في نبوة من لم يأتنا باسمه نص، والحمد لله رب العالمين"(٥).

ومن المشارقة نجد الغزالي يقسّم نحوًا من ذلك، ويدخل في الثاني ما يعلم خلافه بضرورة العقل والحس والمشاهدة، إذ يرى:

- ما يجب تصديقه: ما أخبر به الله تعالى، وأقوال الرسول، وما أخبر عنه الأمة.
- ما يجب تكذيبه: هو ما يعلم خلافه بضرورة العقل والحس والمشاهدة، وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.
- ما يجب التوقّف فيه: هو كل خبر لم يعرف صدقه ولا كذبه(٦).

---

(١) رحمة الله الهندي، إظهار الحق، ص٢١٨.

(٢) ول ديورانت، قصة الحضارة، (٣٦٧/٢).

(٣) انظر: موريس بوكاي، دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف العلمية، ص٢٨ وما بعده.

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، ٣٦٦/١٣.

(٥) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ١٦٠/١.

(٦) ينظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، الباب الرابع "القانون الثالث"، ص١٠٨-١١٠، وممن ذكر التقسيم الثلاثي مع الأمثلة: محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص٣٨-٣٦؛ وكذلك: خضر، المسلمون وكتابة التاريخ، ص١٠٧، أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص١٣٧-١٣٥.

ولا شكّ أن هذا الموقف نابع من فهم الأحاديث الواردة في ذلك، إذ يقول ابن كثير: "فأما الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار} فهو محمول على الإسرائيليات المسكوت عنها عندنا، فليس عندنا ما يصدقها ولا ما يكذبها، فيجوز روايتها للاعتبار، فأما ما شهد له شرعنا بالصدق فلا حاجة بنا إليه استغناءً بما عندنا، وما شهد له شرعنا منها بالبطلان فذاك مردود لا يجوز حكايته إلا على سبيل الإنكار والإبطال، فإذا كان الله سبحانه وله الحمد قد أغنانا برسولنا محمد صلى الله عليه وسلم عن سائر الشرائع، وبكتابه عن سائر الكتب، فلسنا نترامى على ما بأيديهم مما وقع فيه خبط وخلط، وكذب ووضع، وتحريف وتبديل، وبعد ذلك كله نسخ وتغيير"(١).

ويقول ابن حجر: "قوله {وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج} أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الشرعية والقواعد الدينية خشية الفتنة ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار... وقيل: المراد جواز التحدث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحدث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحدث بها الاتصال، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد، وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله: {إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم}(٢)، ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه"(٣).

وقريبًا من كلام الإمام الشافعي في حكم رواية الإسرائيليات يُحمل كلام الإمام أحمد عندما سئل عن: قول النبي – صلى الله عليه وسلم: {حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج}(٤)، يحدث الرجل بكل شيء يريد؟ فقال: "يروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: {من حدث عني حديثا يرى أنه كاذب، فهو أحد الكذابين}(٥) وقال –صلى الله عليه وسلم: {حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج}، ففرق بين ما يحدّث عنه وما يحدّث عن بني إسرائيل، فقال: {حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنه كانت فيهم الأعاجيب}(٦)، فيكون الرجل يحدث عن بني إسرائيل وهو يرى أنه ليس كذلك؛ فلا بأس أن يحدث به، ولا يحدث عن النبي – صلى الله عليه

(١) ابن كثير، البداية والنهاية ١/٦-٧.

(٢) رواه أبو داود٢/٣٤٢، برقم: [٣٦٤٤]، وأحمد في مسنده، ٤/١٣٦، برقم: [١٧٢٦٤]، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن

(٣) ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٦/٥٧٥.

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢/١٥٩، والبخاري في صحيحه (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده ٤/٢٥٢، من حديث المغيرة بن شعبة، ومسلم في صحيحه، بالمقدمة، من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما.

(٦) رواه الإمام أحمد في "الزهد" ص ٢٣، وابن أبي شيبة ٥/٣٩، (٢٦٤٧٧)، وعبد بن حميد في "المنتخب" ٣/٨٢، (١١٥٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (٢٩٢٦).

وسلم – إلا ما يرى أنه صدق"[١]، ومراد الإمام أحمد أنه يجوز الرواية عن بني إسرائيل بما لم يثبت صدقه ولا كذبه، لا أنه يجيز الرواية عنهم بما ثبت كذبه، والله أعلم.

ومن العجيب أن الخطيب البغدادي فرّق بين النقل عن الإسرائيليات المروية والنقل من العهد القديم (الصحف) – كما أسماها – بشكل مباشر، فقد عقد في كتابه (الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع) فصلًا بعنوان: "كراهة رواية أحاديث بني إسرائيل المأثورة عن أهل الكتاب"[٢] وقال فيه: "وإنما كره العلماء رواية أحاديث الأنبياء وأقاصيص بني إسرائيل المأخوذة عن الصحف مثل ما رواه وهب بن منبه، وكان يذكر أنه وجده في كتب المتقدمين، وتلك الصحف لا يوثق بها ولا يعتمد عليها"[٣]، وقال أيضًا: "وكذلك ما نقل عن أهل الكتاب أنفسهم دون أخذه من صحفهم فإن اطراحه واجب، والصدوف عنه لازم"[٤]، لكنه قال بعد ذلك: "وأما ما حفظ من أخبار بني إسرائيل وغيرهم من المتقدمين عن رسول رب العالمين وعن صحابته الأخيار المنتخبين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وعن العلماء من سلف المسلمين فإن روايته تجوز ونقله غير محظور"[٥].

ولا أدري ما وجه تفريق الخطيب بينهما، فغالب ما يروى من الإسرائيليات إنما أخذوه بالواسطة والرواية عمن قرأ تلك الصحف التي نهي عن الأخذ عنها، بل حتى بعض الصحابة كان يروي من تلك الصحف مباشرة كعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما[٦]، وينبغي التنبه إلى أن بعض كلام الخطيب هنا خارج عن محل البحث، وهو قوله: "عن رسول رب العالمين"، فالأخبار التي رواها النبي صلى الله عليه وسلم وصح سندها إليه ليست من الإسرائيليات اصطلاحًا، وإن كانت أخبارًا عن بني إسرائيل لكنها في التقسيم الاصطلاحي داخلة في السنة القولية.

وأما من حيث تطبيقات المتقدمين في كتبهم فالمتتبع لمناهج متقدمي المؤلفين يجد أن كثيرًا منهم يتوسعون في سوق الإسرائيليات بأسانيدها وينقلونها من غير حكم عليها ولا نقد لها، ويظهر هذا جليًا في كتب الزهد مثلًا، فكتاب أحمد[٧] في الزهد وكذلك كتب أبي داود السجستاني[٨] وهناد بن السري[٩] وأبي حاتم[١٠] في الزهد، فيها كثير من الروايات الإسرائيلية التي يسوقونها بأسانيدها من غير حكم عليها، وكأنهم يحملونها محمل أحاديث الرقائق والمواعظ التي يتساهل في روايتها من باب الاعتبار، بدليل أنهم يروونها في كتب الزهد، ونلاحظ هنا أنها ليست ضمن كتب التفسير.

---

(١) مسائل صالح، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ٢٨٩/١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١١٣/٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١١٤/٢.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١١٤/٢.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١١٥/٢.

(٦) انظر مثالًا لذلك: مسند أحمد، ح ٦٨٣٥، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٧) ينظر على سبيل المثال: الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ص٣٨.

(٨) ينظر على سبيل المثال: الزهد، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ص٣١، وما بعدها.

(٩) ينظر على سبيل المثال: الزهد، لهناد بن السري التميمي، ٥٨٠/٢، ٢٤٧/١.

(١٠) ينظر على سبيل المثال: الزهد، لمحمد بن إدريس ابن أبي حاتم، ص٣٤.

ولكننا نجد أيضًا من صنف أو تكلم في التفسير من المتقدمين، ومع ذلك يسوقون الإسرائيليات في تفسيرهم بأسانيدها بلا نقد لها، كمثل:

١- سفيان الثوري: نجده يروي الإسرائيليات بأسانيدها ولا يتعقبها(١).

٢- عبد الرزاق الصنعاني: وهذا كثير عنده(٢).

٣- أحمد بن حنبل: فللإمام أحمد كلام في التفسير، وهو وإن لم يكن كثيرًا إلا أننا نجده يفسر بعض الآيات بأخبار إسرائيلية بدون سوق أسانيدها(٣).

وأنبه هنا إلى أنه لا يمكن لنا بحال من الأحوال أن نحمل جميع تفاسير المتقدمين على نسق واحد في اعتماد الإسرائيليات أو التجوّز في حكايتها بإطلاق، ولنأخذ على ذلك ثلاثة أمثلة مختلفة مع تقارب عصرهم: فالطبري يختلف موقفه عن ابن أبي حاتم، وكلاهما يختلفان تمامًا عن موقف الثعلبي(٤).

كما لا يمكن أيضًا أن نطلق عبارة أن السلف كانوا يعدونها مصدرًا من مصادر التفسير، ونغضّ الطرف عما ذكروه من نقد لتلك الأخبار الإسرائيلية أثناء سردهم التفسيري، تلك العمليات النقدية التي ترسم موقف كل مفسّر بوضوح من إدخال الروايات الإسرائيلية في ثنايا تفسيره للنصّ القرآني.

ولو أخذنا نموذج الطبري وابن كثير – وهو الذي استفاد كثيرًا من تفسير الطبري – وكلاهما له كتاب في التاريخ، سنجد الفرق الكبير بين سردهم القصصي للإسرائيليات في كتب التاريخ وبين ما حاولوا انتقاءه ليكون في ثنايا التفسير القرآني.

ومع ذلك يبقى أن نبحث عن الأهداف التي ساقوا من أجلها بعض القصص الإسرائيلي المجتزأ لتفسير كلام الله، وقد يسوقون القصة بطولها أو برواية من رواياتها، ولا يهدفون من وراء تلك السردية إلا شيئًا يسيرًا منها:

١- تعيين المبهم القرآني.

٢- أو معرفة اسم علم من الأعلام.

٣- أو معرفة نهاية الحدث.

٤- أو العاقبة والمصير.

٥- أو بيان مشكل.

٦- أو ترجيح محتمل(٥).

المطلب الثاني: إدخال الإسرائيليات في التفسير القرآني وحكمه

يحلّل ابن خلدون في (المقدمة) سبب دخول الإسرائيليات في التفسير فيقول: "والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية، وإذا تشوّقوا إلى معرفة شيء مما تتشوق إليه النفوس

(١) انظر: تفسير سفيان الثوري، ص١٩٢-١٣٨.

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ٢/٩٣، ٢/٣٦٧، ٢/٢١٦، وغيرها.

(٣) انظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد – التفسير وعلوم القرآن، جمع: خالد الرباط وسيد عزت عيد، ١٣/٤٦٢ ١٣/٤٩١.

(٤) سيأتي تفصيل كل موقف في المطلب التالي.

(٥) للتوسع مع الأمثلة ينظر بحث: د. نايف الزهراني: مقاصد رواية الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري.

البشرية في أساليب المكونات وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاجون لها مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك، وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبدالله بن سلام وأمثالهم، فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم، وليست مما يرجع إلى الأحكام فتتحرى فيه الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في مثل ذلك وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك إلا أنهم بعد صيتهم وعظمت أقدارهم لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة فتلقيت بالقبول من يومئذ"(١).

ونستطيع أن نلخص الأسباب التي ذكرها ابن خلدون **باعتبارات اجتماعية ودينية، أما الاجتماعية فهي:**

١- البداوة والأمّية الغالبة على العرب.

٢- التداخل والسكنى مع أهل التوراة وبعضهم من العرب.

٣- حب النفوس البشرية الاطلاع على ما عند الأمم الأخرى ولا سيما في أمور نشأة المخلوقات والأحداث الأرضية القديمة ونحوها.

وأما الاعتبارات الدينية فهي:

١- دخول جماعات من علماء اليهود وأحبارهم في الإسلام.

٢- تساهل المفسرين في النقل عنهم في الأبواب التي لا تعلق لها في الأحكام الشرعية.

٣- عظم قدر من ينقلون عنهم من الثقات الأثبات ومكانتهم المرموقة.

٤- وإذا نظرنا لحقيقة الواقع عند متقدمي المفسرين نجد أن من ألفوا كتابًا في التفسير ينقلون الإسرائيليات كثيرًا مع تفاوتهم في طريقة نقلها، فمثلًا مقاتل بن سليمان صاحب أقدم كتاب تفسير وصلنا ينقل الإسرائيليات مجردة عن الأسانيد وبلا نقد لها(٢)، وفي المقابل نجد ابن جرير الطبري يسوق الإسرائيليات بأسانيدها مع نقدها أحيانًا(٣)، وبعضهم يتوسع في نقله لها كالثعلبي(٤)، فهم اتفقوا على أصل جواز نقلها ثم اختلفوا في التطبيق فاختلفوا فيما يسوغ نقله منها وما لا يسوغ وكيفية سوقها مسندة أو لا وغير ذلك(٥).

وقد وقع العلماء بصدد إدخالها في كتب التفسير إلى فريقين على طرفي نقيض، وفريق وسط - سيأتي معنا في المنهج المعتدل - أما المتساهلون فينظّر لهم الكافيجي بقوله: "والحاصل: أن نقل سفر من أسفار التوراة والإنجيل وغيرهما - على ما ذكرنا - جائز شرعًا، لا شبهة قادحة فيه، وإن كانت منقدحة في الأوهام "بل ويؤكد حصول

(١) ابن خلدون، (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر)، ص٤٨٧.

(٢) انظر مثلًا: تفسير مقاتل بن سليمان، ٦٣٩/٣، وانظر أيضًا: رمزي نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، ص٢٢٣.

(٣) انظر: رمزي نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، ص٢٣٧.

(٤) انظر: رمزي نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، ص٢٥١.

(٥) انظر: مراجعات في الإسرائيليات (مركز تفسير للدراسات القرآنية)، مجموعة من الباحثين، ص١٢٥.

الإجماع عليه فيقول: "نقل القصص والأخبار من التوراة وغيرها، قد شاع بين الناس شيوعًا لا خفاء فيه، فقد حلّ محل الإجماع السكوتي، ولهذا وقع كثيرًا في كتب السلف بلا إنكار عليه"(١).

وبالمقابل تشدّد بعض العلماء في إنكار ذلك كالزركشي حتى حكى الإجماع هو الآخر، مقابل الإجماع الذي حكاه الكافيجي – وكلاهما من أئمة علوم القرآن وتأصيله – فقال الزركشي أن: "الاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع، وقد غضب صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة فيها شيء من التوراة وقال: (لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا اتباعي)(٢)، ولولا أنه معصية ما غضب فيه"، ثم عقّب الحافظ ابن حجر على هذا الكلام فقال: "إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه، وقد قيده بالاشتغال بكتابتها ونظرها، فإن أراد من يتشاغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز، وان أراد مطلق التشاغل، فهو محل النظر"(٣).

وبسبب هذه القضية وقعت معركة كلامية ومحاججة خصامية، وتسفيه وتنقّص وازدراء بين البقاعي وبين خصومه وعلى رأسهم السخاوي(٤)، وذلك بعد أن ألّف البقاعي كتابه في المناسبات بين الآي والسور الذي سمّاه (نظم الدرر)، حيث أنكروا عليه النقل من التوراة والإنجيل، وقد ذكر البقاعي ذلك في نهاية تفسيره نظم الدرر بقوله: "فإني لما توغّلت فيه واستقامت لي مبانيه، فوصلت إلى قريب من نصفه، فبالغ الفضلاء في وصفه لحسن سبكه... دبّ داء الحسد في جماعة أولي النكد والمكر، يريدون الرئاسة بالباطل، وكل منهم من جوهر العلم عاطل، مدّ ليل الجهل فيهم ظلامه... وصوبوا سهام الشرور والأباطيل، وأنواع الزور، فأكثروا التشييع بالتشنيع، والتقبيح والتبشيع، والتخطئة بالنقل من التوراة والإنجيل، فصنفت في ذلك (الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة)، بينت أن ذلك سنّة مستقيمة لتأييد الملة الحنيفية العظيمة... فأطفأ الله نارهم وأظهر عوارهم... وطال الأمر في ذلك سنين، وعمّ الكرب حتى كثر الأنين والتضرع في الدعاء والحنين، وثبت الله وزق الصبر والأناة حتى أكمل هذا الكتاب على ما تراه من الحسن والصواب"(٥)، ويوضّح الإمام الشوكاني ما حلّ بالبقاعي في محنته بقوله: "ومن أمعن النظر في كتاب المترجم له في التفسير الذي جعله في المناسبة بين الآي والسور، علم أنه من أوعية العلم، المفرطين في الذكاء، الجامعين بين علمي المعقول والمنقول، وكثيرًا ما يشكل عليّ شيء في الكتاب

(١) تقريظه لكتاب: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي ١٢٢/١.

(٢) مسند الإمام أحمد، حديث رقم: ١٥١٥٦، ٣٨٧/٣، والحديث جاء من طرق متعددة؛ في إسناد بعضها [عند عبد الرزاق] جابر الجعفي، وهو ضعيف، وفي إسناد آخر [عند أحمد]، مجالد بن سعيد، وهو ليّن، وفي إسناد ثالث [عند الطبراني] مجهول، وفي إسناد رابع [عند الطبراني أيضا] عن عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي، وهو ضعيف، وقد جمع طرق هذا الحديث غير واحد من أهل العلم ومنهم الحافظ ابن حجر وقال بعد ما ساق طرق الحديث: "وهذه جميع طرق الحديث، وهي وإن لم يكن فيها ما يحتجّ به، لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلًا" انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٤٠٤/١٣؛ وقريبًا من كلام (ابن حجر) ما ذكره الألباني عن الحديث وأنه (حسن) وذكر له شواهد كثيرة كما في: (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل)، ٣٧/٦-٣٤.

(٣) فتح الباري، (٥٢٥/١٣).

(٤) ردّ عليه السخاوي في كتاب أسماه: الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل، وهو مفقود، وقد ذكره السخاوي في معرض ردّه على البقاعي في كتابه: (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)، ٨٧/١.

(٥) نظم الدرر ٤٤٣/٢٢-٤٤٦.

العزيز فأرجع إلى مطولات التفاسير ومختصراتها فلا أجد ما يشفي، وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد في الغالب، وقد نال منه علماء عصره بسبب تصنيف هذا الكتاب، وأنكروا عليه النقل من التوراة والإنجيل، وترسّلوا عليه وأغروا به الرؤساء، ورأيت له رسالة[١] يجيب بها عنهم، وينقل الأدلة على جواز النقل من الكتابين، وفيها ما يشفي"[٢].

وممن حمل راية تجريم إدخال الإسرائيليات في التفسير في زمننا الشيخ أحمد شاكر، حتى قال ناقدًا لمسلك (ابن كثير) في روايته لهذا النوع من الإسرائيليات في تفسيره: "إن إباحة التحدث عن بني إسرائيل شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولًا أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين مالم يعيّن فيها، أو تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر، لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه، وحاشا لله وكتابه من ذلك، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم – إذ أذن بالتحدث عنهم – أمرنا أن لا نصدّقهم ولا نكذّبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير والبيان، اللهم غفرًا "[٣].

وتبعه في ذلك الدكتور محمد حسين الذهبي إذ يقول: "وكلمة الحق أن هذه الإسرائيليات التي أخذها بعض المفسرين عن أهل الكتاب، وشرحوا بها كتاب الله تعالى، كان لها أثر سيء في التفسير، ذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه في عهد الصحابة من الالتزام بدائرة المباح من ذلك، بل تعدى دائرة الجواز، فردوا كل ما قيل لهم إن صدقًا وإن كذبًا، بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالي المخترع، مما جعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئًا مما جاء فيها لاعتقاده أن الكل من واد واحد، وليس من شك في أن هؤلاء الذين أكثروا من نقل الإسرائيليات وغيرها من الأخبار، وضعوا الشوك في طريق المشتغلين بالتفسير، وذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب ما أوردوه من قصص مكذوب وأخبار لا تصح"[٤].

ونحن إذا تتبعنا كتب التفسير على اختلاف مناهجها، وتباين مشاربها، وجدنا مفارقة عجيبة عند كثير منهم بين (النظرية) و(التطبيق)، فترى أن بعضهم يذكر في مقدمة تفسيره، أو أثناء حديثه عن بعض الأقاصيص: أنه سوف يضرب صفحًا عن ذكر الإسرائيليات في تفسيره، ومع ذلك نرى غالب هؤلاء الذين وعدوا بنبذ الإسرائيليات وعدم إدخالها في تفاسيرهم يتورطون في ذكرها، لا ليحذّروا منها، ولا لينهبوا على كذبها، وإنما يذكرونها وكأنها وقائع مسلّمة ومصدّقة، بلا نقد لها، وبغير أسانيدها التي تيسّر لمن ينظر فيها معرفة صدقها من كذبها[٥].

---

(١) يقصد كتاب: الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، وقد قام بتقريظه والثناء عليه وتأييد فكرته عدد كبير من علماء عصره، وقد استعرضهم البقاعي في أول كتابه هذا، ونقل ما سطروه عن كتابه وما راسلوه به من تأييد ونصرة وثناء، ومن قرأ الكتاب المذكور سيجد الكمّ الهائل من الاستدلالات بكلّ أنواعها على جواز إدخال الإسرائيليات في تفسير القرآن، وعلى رأسها عمل السلف من الصحابة والتابعين، ثم عمل المتقدمين من المفسرين وتواطؤهم على ذلك.

(٢) البدر الطالع ١/١٩.

(٣) أحمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، المقدمة ١/١١.

(٤) محمد حسين الذهبي، الاتجاهات المنحرفة في التفسير، ص٣٧.

(٥) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص٩٥.

وخلاصة القول إن مناهج المفسرين تعدّدت واختلفت تجاه رواية الإسرائيليات والعهد القديم، ونستطيع أن نقسمّهم كالتالي:

أولًا: منهم من كان يذكر الروايات مسندة، وذلك على طريقة المحدّثين في ذكر أسانيدهم، والذين أوردوا الأسانيد على صنفين:

أ- من كان يورد الأخبار والروايات ولا يتناولها بالتعقيب أو التنبيه في الغالب، وهذا على طريقة (من أسند لك فقد أحالك)، تاركين لقارئيها والناظرين فيها مهمة نقدها، ومن هؤلاء الإمام الطبري.

ب- من يذكر الروايات ويعقّب عليها، منبهًا عليها ومبينًا ضعفها وعدم روايتها، لأنهم يرون من تمام الخروج من العهد أن ينقدوها نقدًا صريحًا، لأن في الناس من لا يعرف أساليب نقد الرواية فلا ينفعه ذكر الإسناد وحده ولا يفيده، وإنما ينفعه النقد الصريح، ومن هؤلاء الإمام ابن كثير.

ثانيًا: المفسرون الذين كان لهم اهتمام بذكر الروايات، لكنهم لم يذكروا الأسانيد، وهؤلاء أيضًا على أصناف:

أ- منهم من يذكرها ولا يتعقّبها بالتنبيه، ويذكر كل شاردة وواردة، كأن الذي يذكره فيها من ذلك مسلّم لدى أصحابها رغم ما فيها من خطل الرأي وفساد العقيدة، ومن أوضح الأمثلة على ذلك الإمام الثعلبي.

ب- ومنهم من يذكر الإسرائيليات ولا يسندها، ولكنّه - أحيانًا - يشير إلى ضعف ما ترويه بصيغة التمريض "قيل"، أو يصرّح بعدم الصحّة، وأحيانًا تمرّ عليه بدون نقد البتّة مع ما فيها من باطل، ومن هؤلاء الإمام البغوي في تفسيره.

ج- ومنهم من يذكر الإسرائيليات من باب تبيين ما فيها من زيف وباطل، حتى لا يغتر من ينظر في كتب التفاسير الأخرى بمثل هذه الروايات، ومن هؤلاء الإمام الزمخشري.

د- ومنهم من كان ينقل مباشرة من التوراة الموجودة في عهده وزمنه، وذلك مثل: الراغب الأصفهاني في تفسيره، وأبي حيان، والرازي[1].

ثالثًا: المفسرون الذين امتنعوا عن رواية شيء من الإسرائيليات، وحملوا عليها حملة شعواء، حتى ولو كانت منقولة عن الصحابة والتابعين، ومع ذلك نجد بعض هؤلاء ينزلق برواية الإسرائيليات، ولكن ليس فيما نقل عن السلف وإنما يأخذها من العهد القديم، وكأنما مصدره الذي أخذ منه صادقًا لا يكذب، وصحيحًا لم تصل إليه يد التحريف والتبديل، ومن هؤلاء الأستاذ محمد رشيد رضا[2].

وبعضهم لم يذكر الإسرائيليات لأن هذا الأمر بعيد عن اهتمامه في المقصود من التفسير، كالتفاسير التي اهتمت بالنواحي الفقهية، أو البلاغية، أو النحوية، أو علوم الكون والطبيعة[3].

هذا هو موقف كثير من العلماء، وخصوصًا علماء التفسير في كتبهم، وهي نظرة إجماليّة لمواقفهم من الإسرائيليات[4].

---

(١) انظر نماذج أقوالهم في: البقاعي، أبو الحسن إبراهيم بن عمر، الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، ١/٤٣٧-٤٤٦.

(٢) هذا التقسيم المذكور هو المحور الأساس لكتاب: "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير" للدكتور محمد أبو شهبة، وتحديدًا من ص ٦٣ إلى ١٣٥، وقد ذكر أمثلة لكل مفسر بشكل مفصّل.

(٣) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص ٩٦-٩٥.

(٤) للمزيد من تفاصيل موقف كل مفسّر في كتابه: نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، ص ٣٦٧-٢٣٤؛ وكذلك: محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص ١٦٠-٩٧.

المطلب الثالث: المنهج المعتدل في التعامل مع تلك المروّيات

بالنظر إلى النصوص الشرعية في تعامل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته مع ما جاء عن أهل الكتاب، فإننا نخلص من ذلك بالنتائج التالية:

أ- تشديد النبي صلى الله عليه وسلم في التنبيه على ما ورد عن أهل الكتاب في بداية الدعوة الإسلامية، لكنّه عليه السلام لم يحرّم ذلك، ولكنه خشي أن ينصرف بعض المسلمين عن القرآن إلى (حديث خرافة)، فقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية)(١)، ويرى الكافيجي أن ذلك كان خشية الالتباس بالقرآن فلما استقرّ وثبت أذن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، بل إنه يرى أيضًا أن النهي كان منصبا في غير القصص والأخبار إذ يقول: "قال أهل التحقيق من المحدثين في بيان هذا الحديث: المراد منه ههنا: هو الحديث عنهم بالقصص والحكايات، لأن في ذلك عبرة وعظة لأولي الألباب، وأما النهي الوارد عن كتابة التوراة والإنجيل، ففيما عدا القصص والأخبار، فحصل الجمع والتوفيق بينهما على ما تسمع وترى"(٢).

وكان أشدّ ما ورد بأسانيد فيها ضعف عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه فغضب فقال: (أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي)(3)، ولكن بعض العلماء حملوه على الشرائع والأحكام لا على القصص والأخبار، فقد نقل ابن حجر عن ابن بطّال عن المهلب قوله: "هذا النهي إنما هو في سؤالهم عما لا نصّ فيه؛ لأن شرعنا مكتفٍ بنفسه، فإذا لم يوجد فيه نص، ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم، ولا يدخل في النهى سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا والأخبار عن الأمم السالفة"(٤).

ب- أنه ينبغي لأمة محمد صلى الله عليه وسلم الرجوع إلى النبع الصافي وتحكيمه وأخذ العظة منه، وأن يستغنوا بالقرآن عن الكتب السابقة وهو ما أشار إليه سبحانه بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ [سورة المائدة: آية ٤٨،٤٩].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا "، حديث رقم: ٤٤٨٥، ٦/٢٠.

(٢) تقريظ كتاب مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي، (١/١٢٢).

(٣) سبق تخريجه، وأنه حسن بمجموع طرقه.

(٤) ابن حجر، فتح الباري (١٣/٣٣٤).

ومع أن ابن عباس رضي الله عنهما من المكثرين من رواية الإسرائيليات[١]، إلا أنه استنكر إقبال بعض المسلمين على معرفة ما عند أهل الكتاب، وذلك حينما يختلّ الميزان الفكري لدى البعض ويميلون بحبّ ونهم لمعرفة ما في العهد القديم مع قصورهم في فقه القرآن فاستنكر ابن عباس رضي الله عنهما قائلًا: "يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيّروا ما بأيديهم من الكتاب، فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلًا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟ ولا والله ما رأينا رجلًا منهم قط ليسألكم عن الذي أنزل عليكم"[٢].

ج- أباح الشارع الحكيم النظر إلى (كتب السابقين)، من أجل أخذ العبرة والعظة في أقاصيصه، وازدياد اليقين فيما جاء به القرآن الذي جاء مهيمنًا على كلّ الكتب السابقة، وقد قال الله سبحانه لنبيه ولأمته من بعده: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤] وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ}[٣] قال الحافظ ابن حجر: "وكأنّ النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار"[٤].

د- الإسلام ليس حكرًا لمصدر المعرفة الوحيد من القرآن، فالمعارف بابها واسع، والمؤمن ضالّته الحكمة أنّى وجدها فهو أحقّ بها، ولكن القرآن هو صاحب الحقيقة المطلقة، والمسلم ملتزم بتطبيق كل ما فيه من هداية ورشاد، بخلاف ما خطّته أيدي البشر، وما عبث به العابثون، ولذلك نجد في آيات قرآنية تخاطب المسلم ليسأل فيها أهل الكتاب: (فاسألوا) (واسأل) (فاسأل) (واسألهم) (سلْ)، وكلها تحثّ المسلم على خوض غمار المعرفة بما عند أهل الكتاب ليزداد يقينًا بالقرآن، وليجد منفذًا لدعوة اليهود والنصارى للدين الحق.

ومما يؤيد ذلك أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما رأى في المنام، كأنّ في إحدى أصابعه عسلًا وفي الأخرى سمنًا، وكأنه يلعقهما، فأصبح يذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: (إن عشتَ قرأتَ الكتابين التوراة والفرقان) فكان يقرؤهما[٥]، وقد استدلّ الحافظ ابن رجب بهذا الحديث على جواز قراءة التوراة[٦]، ومما يفهم منه أيضًا أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما لم يك مقتصرًا في التلقّي على مشافهة من أسلم من أهل الكتاب، بل تعدّى ذلك إلى الاطلاع والقراءة في كلّ أسفار العهد القديم المتاحة آنذاك.

---

(١) قال الذهبي في ترجمة كعب الأحبار: "حدث عنه: أبو هريرة، ومعاوية، وابن عباس، وذلك من قبيل رواية الصحابي عن التابعي، وهو نادر عزيز" [سير أعلام النبلاء، ٤٩٠/٣].

(٢) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، حديث رقم ٢٥٣٩، ٩٥٣/٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب (أحاديث الأنبياء)، باب (ما ذكر عن بني إسرائيل)، حديث رقم ٣٤٦١، ١٧٠/٤.

(٤) ابن حجر، فتح الباري ٣٢٠/٦.

(٥) مسند الإمام أحمد ٢٥/١٢، والحديث صحح إسناده أحمد شاكر، وحسنه شعيب الأرناؤوط ٦٣٨/١١، في تحقيقهما للمسند.

(٦) الأقوال القويمة، ٣٦٩/١.

ومع ذلك فإن بعض العلماء توقّفوا في إدخال مثل تلك الإسرائيليات، مضمومة إلى تفسير القرآن، واستنكروا قيام طائفة كبيرة من المفسرين بهذا الحشو داخل تفاسير كتاب الله المجيد، وبيّنوا أنه "يجب أن نلاحظ أن هناك فرقًا كبيرًا بين قصص القرآن، والقصص التي يوردها المفسرون، فقصص القرآن حق لا شك فيه، وأما ما أورده المفسرون ففيه الحق والباطل، وقد توسع بعض المفسرين في إيراد ما يصح وما لا يصحّ من القصص"(١).

ومن شدّة استغراق بعض المفسرين في إيراد الإسرائيليات صاروا يحاولون التوفيق بين مختلف الروايات الواردة فيها والجدل في ذلك، بالإضافة إلى محاولة التوفيق والتلفيق والتأليف بين ما جاء فيها، وبين ما يبدو من مناقضة للعبارات القرآنية لبعض ما فيها، أو لما يجب من حق الله والأنبياء والملائكة، وكل هذا مؤدٍّ –كما هو ظاهر – إلى التشويش على الناظر في القرآن ومراميه في القصص، وعلى أهدافه السامية، وإلى غدوّ كتب التفسير معرضًا للكثير من المفارقات والمبالغات والتمحّلات والمجادلات(٢).

ولا شك أن هذه الاسرائيليات التي أدخلت في كتب التفسير بعض **الآثار السيئة** التي أضرت بالقارئ المسلم، **ومن تلك الآثار:**

١– أن الإسرائيليات التي تتناقض مع شريعتنا تفسد عقيدة المسلمين بما فيها من نفي العصمة عن الأنبياء، وتصويرهم في صورة من استبدّت بهم شهواتهم.

٢– يظن القارئ أن ذلك من دين الإسلام، فيتصور أن الدين يُعنى بالخرافات والترهات.

٣– أنها كادت تصرف الناس عن الغرض الذي أنزل القرآن من أجله، وتلهيهم عن تدبر آياته، والانتفاع بعظاته، إلى الاهتمام بالحكايات والأعاجيب والأساطير التي تستهوي البسطاء.

٤– كادت أن تذهب الثقة في بعض علماء السلف، فقد أُسند كثير منها إلى من عرفوا بالثقة والعدالة، وعلى رأسهم الصحابة الكرام، أمثال ابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود رضي الله عنهم، وقد اتخذ بعض أعداء الإسلام من المستشرقين وأذنابهم ذلك ذريعة للطعن في رموز الإسلام(٣).

وحقيقة الأمر أن ما دوّنه علماء السلف في كتب التفسير لا نستطيع التشنيع عليه بالعموم، مثلما حمل كثير من المتأخرين عليهم في دراساتهم وتحقيقاتهم، فما نحن وإياهم إلا كأمثال بَقْل صغار في أصول نخل طوال.

ولنا أن نعتذر لهم كما فعل الكوثري في (مقالاته) بقوله: "إنهم دوّنوا ما يظنون به أن له نفعًا لتبيين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم المتوارثة من اليهود وغيرهم، تاركين أمر غربلتها لمن بعدهم من النقّاد، حرصًا على إيصال تلك المعارف لمن بعدهم، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة في إيضاح بعض ما أجمل من الأنباء في الكتاب الكريم، لا لتكون تلك الروايات حقائق في نظر المسلمين يُراد اعتقاد صحتها والأخذ بها على علّاتها بدون تمحيص، فلا تثريب على من دوّن الإسرائيليات ما دام قصده هكذا"(٤).

---

(١) الشرباصي، قصة التفسير، ص٤٠.

(٢) دروزة، القرآن المجيد، ص٢٣٣.

(٣) حسن محمد إبراهيم، دور اليهود في إفساد العقيدة الإلهية والآثار التي ترتبت على ذلك، ص٢٥٥–٢٥٣.

(٤) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص١٦١.

ولذلك فإن الذي يخرج به الباحث: أنه لا مانع من ذكر بعض هذه المرويات الإسرائيلية ومرويات (العهد القديم) ولو في داخل كتب التفسير، كيف وقد ذكرها جماعة من الصحابة والتابعين، وقد قال ابن تيمية: "وما نُقل في ذلك عن الصحابة نقلًا صحيحًا، فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين"(١).

فيتّضح لنا من ذلك أن روايتهم للإسرائيليات لا يعني قبول ما فيها من التفاصيل، ولا إيمانهم بما جاء فيها، بل إن من يستقرئ الإسرائيليات التي وردت عن السلف في ذلك سيجد الأمور التالية:

١- أنها أخبار لا يبنى عليها أحكام عملية، ولم يعتمدوا حكمًا شرعيًا مأخوذًا منها.

٢- أن تعليق الأمر في بعض الإسرائيليات على أنه لا يقبلها العقل أمر نسبي، فما تراه أنت مخالف للعقل قد يراه غيرك موافق للعقل.

٣- أن التفسير في الغالب يكون واضحًا بدونها، ولكنها تأتي من باب ذكر الأقوال الأخرى.

٤- أن هذه الإسرائيليات هي من قبيل التفسير بالرأي، وهي مصدر يستفيد منه المفسّر، مثل التفسير باللغة، وليس كل ما فسّر به المفسّر من جهة اللغة يكون صحيحًا، فكذلك الحال هنا(٢).

وهذا الأمر هو ما اعتذر به الأستاذ محمود شاكر، عن الإمام الطبري في مقدمة تحقيقه للتفسير، حيث قال: "ولما رأيتُ أن كثيرًا من العلماء كان يعيبُ على الطبري أنه حشَدَ في كتابِهِ كثيرًا من الرواية عن السالفين، الذين قرأوا الكُتُب، وذكروا في معاني القرآنِ ما ذكروا من الرواية عن أهل الكتابَيْن السالِفَيْن: التَّوراة والإنجيل - أحببتُ أن أكشف عن طريقة الطبري في الاستدلال بهذه الرواياتِ روايةً روايةً، وأبيّن كيف أخطأ الناسُ في فهم مقصده، وأنّه لم يَجْعل هذه الروايات قطُّ مهيمنةً على كتاب الله الذي لاَ يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه. وأحببتُ أن أبيّن عند كُلِّ روايةٍ مقالة الطبريّ في إسنادِها، وأنه إسنادٌ لاَ تقوم به حُجَّةٌ في دين الله، ولا في تفسير كتابه، وأن استدلاله بها كان يقوم مقام الاستدلالِ بالشِّعر القديم، على فهم معنى كلمة، أو للدلالة على سياقِ جملة"(٣).

وأكد في موضع آخر أن مراد الطبري ليس تصديقًا لتلك القصص؛ بل لبيان معنى عبارة أو لفظة غريبة أو غامضة في النصّ القرآني ليس إلا، فقال: "تبين لي مما راجعته من كلام الطبري، أن استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ، أو بيان سياق عبارة... وهذا مذهب لا بأس به في الاستدلال، ومثله أيضًا ما يسوقه من الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير أي التنزيل الكريم، بل يسوق الطويل الطويل، لبيان معنى لفظ، أو سياق حادثة، وإن كان الأثر نفسه مما لا تقوم به الحجة في الدين، ولا في التفسير التام لأي كتاب الله. فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم،

(١) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص١٢.

(٢) الطيار، رأي آخر في الإسرائيليات في كتب التفسير، مقال منشور بموقع/ملتقى أهل التفسير، عام (٢٠٠٣م).

(٣) جامع البيان، ١/١٧-١٦.

كما يستظهر بالشعر على معانيها، فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا، ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله، ما صحت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين، للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن"(١).

ورغم أن الإسرائيليات تنقسم باعتبار موضوعها إلى ما يتعلّق بالعقائد، وما يتعلق بالأحكام، وما يتعلق بالمواعظ أو الحوادث التي لا تمتّ إلى العقائد والأحكام بصلة(٢)، إلا أننا لم نرَ من السلف من اقتبس أو استنبط منها حكمًا أو عقيدة، "وإذا جعلت نظرك إلى أصل القصة دون تفاصيلها التي لا يمكن أن تضبط من طريق الإسرائيليات، واعتبرت هذا الجزء الجمْلي فيها، وجعلته مما يوضح معنى الآية، كما يمكن أن توضحه بأي قصة أخرى ترد عليك، فإنك تسلم من إشكالية القول بالاعتماد على الإسرائيليات، وإني لأرجو أن يكون هذا هو منهج السلف في هذه الإسرائيليات، وأنهم يستشهدون بها، ولا يعتمدون عليها، والله اعلم"(٣).

ولكن مع كل ذلك فإن "الضروري يتقدر بقدر الضرورة فلا بد من ملاحظته وإلقاء القول حسب مقتضى التعريض وضرورته حتى يمكن تصديقه بشهادة القرآن الكريم، والكفّ عن الزيادة عليه"(٤).

أما إذا كانت رواية الإسرائيليات في غير كتب التفسير ككتب التاريخ مثلًا فإن المنهج يختلف، وقد يذكر المؤرخ كلّ شاردة وواردة بلا اصفاء أو اختيار للمرويات التي تتناسب مع التفسير، وهو المنهج الذي خطّه الإمام ابن جرير الطبري في (تاريخه)، حيث بيّن التعامل مع مثل هذه المرويّات بقوله: "فما يكون في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارؤه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قِبَلنا، وإنما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدّي إلينا"(٥).

المطلب الرابع: أسباب إدخال الإسرائيليات ومرويات العهد القديم في التفاسير الحديثة

بعد تتبعي لهذه القضية، خصوصًا في التفاسير التي تكون مكتوبة لأهل التخصص بخلاف التفاسير الإجمالية التي يكون المستهدف فيها هم العامة الذين لا يميزون بين ما هو من أصل التفسير للنصّ القرآني، وبين المرويات الواهية، فإني أميل إلى أنه لا مانع من ذكر بعض الإسرائيليات ومرويات العهد القديم في التفاسير الحديثة، وأرى أن أهمّ الأسباب الداعية لهذا الرأي تسعة أسباب، وسأفصلها في الآتي:

١- **من الإيمان بالرسل الدفاع عنهم**: نحن المسلمون نؤمن بجميع الرسل، ومن الإيمان بهم أن نقف أمام من طعن فيهم وندافع عنهم، ونحاول – جهدنا – كشف الزيف وإظهار التزوير والتحريف والتشويه الذي شاب الصورة النقية الطاهرة لهؤلاء الرسل، لأن رسالتهم واحدة، ودينهم واحد ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

(١) جامع البيان، ٤٥٣/١.

(٢) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص٤٠-٣٨.

(٣) الطيّار، رأي آخر في الإسرائيليات في كتب التفسير، مقال منشور بموقع/ملتقى أهل التفسير، عام (٢٠٠٣م).

(٤) الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، ص١٨٠.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك ١٣/١.

ولذلك يقول ابن حجر بعد أن ردّ على من زعم تحريم إيراد الإسرائيليات: "والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصير من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك؛ بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديمًا وحديثا من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه"(١).

وقال ابن ظفر بعد أن ساق عشرات النقولات من كتب أهل الكتاب: "مع قطعنا أنهم يكتمون الحق وهم يعلمون، وأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، فإن أهل الكتابين عرفوا محمدًا صلى الله عليه وسلم، كما عرفوا أبناءهم، وجدوه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل، وإنما نذكر ما أظهروه، ورضوا التفسير له بما حكيناه عن تراجمهم، بلفظهم الذي اختاروه وأثبتوه في كتبهم، ليكون ذلك أقطع لعذرهم، وأحسم لروغانهم"(٢).

٢-تمييز أباطيل أهل الكتاب وكشفها: قيّضت العناية الإلهية أناسًا لهم باع طويل في كشف عوار هذه الإسرائيليات ومرويات العهد القديم عبر القرون المتوالية، والإبانة عنها، وتمييز صحيحها من باطلها، كما كان لبعض المفسرين فضل التنبيه على بطلان بعض ما روي من الإسرائيليات في كتب التفسير، ومع ذلك بقي كثير من الإسرائيليات في ثنايا كتب التفسير وقد انتشرت على ألسنة الناس حتى كادت أن تصبح أحيانًا حقائق مسلّم بها.

وقد نبّه (ابن كثير) على ضرورة التنبه لهذه المرويات فقال: "وغالبها - أي المرويات في حقيقة إبليس - من الإسرائيليات التي تنقل لينظر فيها، والله أعلم بحال كثير منها، ومنها ما قد يقطع بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا، وفي القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة التي لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة ونقصان، وقد وضع فيها أشياء كثيرة وليس لهم من الحفاظ المتقنين الذين ينقون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمة من الأئمة والعلماء والسادة والأتقياء والبررة والنجباء من الجبابرة النقاد والحفاظ الجياد الذين دونوا الحديث، وحرروه وبينوا صحيحه من حسنه من ضعيفه من منكره، وموضوعه ومتروكه ومكذوبه، وعرفوا الوضّاعين والكذابين والمجهولين وغير ذلك من أصناف الرجال"(٣).

ولذلك فإنه لا يجوز للمفسر أن يحكي المرويات ويطلقها دون أن ينبه على الصحيح من الأقوال، لأن مثل هذا العمل يعد ناقصًا ويسبب للقارئ الحيرة والاضطراب.

ومن الأمثلة التطبيقية للميزان الشرعي للموقف من الإسرائيليات ما ذكره الإمام الشوكاني بعد سرده لأكثر من عشرة أقوال في معنى (السكينة) في قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، قال بعد ذلك: "وأقول: هذه التفاسير المتناقضة لعلها وصلت إلى هؤلاء الأعلام من جهة اليهود أقمأهم الله، فجاءوا بهذه الأمور لقصد التلاعب بالمسلمين رضي الله عنهم والتشكيك عليهم، وانظر إلى جعلهم

(١) فتح الباري، ٥٢٥/١٣.

(٢) ابن ظفر الصقلي، خير البُشَر بخير البشر صلى الله عليه وسلم، ص١٣١.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١٠٠/٣.

لها تارة حيوانًا وتارة جمادًا وتارة شيء لا يعقل، كقول مجاهد: كهيئة الريح لها وجه كوجه الهر، وجناحان وذنب مثل ذنب الهر، وهكذا كل منقول عن بني إسرائيل يتناقض ويشتمل على مالا يعقل في الغالب، ولا يصح أن يكون مثل هذه التفاسير المتناقضة مرويًا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأيًا رآه قائله، فهم أجل قدرًا من التفسير بالرأي وبما لا مجال للاجتهاد فيه، إذا تقرر لك هذا عرفت أن الواجب الرجوع في ذلك إلى معنى السكينة لغة وهو معروف ولا حاجة إلى ركوب هذه الأمور المتعسفة المتناقضة، فقد جعل الله عنها سعة"(١).

وأخطر ما في تلك المرويات أنها احتوت على أباطيل وخرافات كثيرة تجرّأت فيها على الذات الإلهية ووصفته بما لا يليق بجلاله سبحانه من التشبيه والتجسيم والتردد في القرارات والندم جل الله عما يقولون علوًا كبيرًا، كما تجرؤوا على الأنبياء المرسلين، والقادة الربانيين ووصفوهم في صورة من استبدت بهم شهواتهم، ودفعتهم ملذاتهم ونزواتهم إلى قبائح وفضائح لا تليق بإنسان عادي، فضلًا عن أن يكون نبيًا مرسلًا أو قائدًا مصلحًا.

ولذلك فإن على الكاتب أمانة إثبات ما صحّ منها، ونقدها نقدًا شاملًا بكل الأدوات الصحيحة والمتاحة، والتأكيد على أن النص القرآني "أصدق من كل وثيقة تاريخية وذلك لصدق مصدرها، كما أنها وصلتنا بأوثق منهج علمي، فالقرآن وصلنا بالتواتر الموجب للعلم القطعي في كل آية وكل كلمة بل وكل حرف"(٢).

وأود أن أؤكد هنا على نقطة مهمة فإنه "على الرغم من أن المسلمين هم أول من تحدثوا عن زيف المقولات في التوراة – من جهة القدسية – وهذا ما أكد عليه القرآن في أكثر من موضع، كانوا هم أول من اعتمد التوراة ككتاب ومرجع تاريخي... ولم يشكك المسلمون إلا في المفهوم والطرح الديني والتشريعي للتوراة، ولم ينبهوا إلى الزيف التاريخي للتوراة"(٣).

ولا شك أن معايير النقد لتلك المرويات لا يكتفى فيه بالسند فقط أو مدى سكوت الشارع عنه، وعلى الباحث أن يطبق عددًا من المعايير المهمة لكشف حقيقة الرواية الإسرائيلية، سواء المعيار الإسنادي أو العقلي أو الزماني أو الآركيولوجي [علم الآثار] للوقوف على حقيقة الحدث التاريخي في حديث أهل الكتاب.

٣–إبراز ما احتوى عليه تراث أهل الكتاب مما فيه تأييد للقرآن: يقول البقاعي: "إقامة الدليل على مصادقة ما هم متمسكون به من كتبهم للقرآن لا يجهل أحد حسنه ليشهد معنى قوله تعالى: ﴿أنزلنا اليك الكتاب بالحقّ مصدقًا لما بين يديه من الكتاب﴾ وقوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقًا لما معكم﴾ في غيرهما من الآيات في مثال حاضر محسوس، وذلك أنه لا شك في أن تصديق العدو والصديق أولى وأقعد من تصديق الصديق وحده"(٤).

وما أكثر ما جاء في العهد القديم مؤيدًا ومشابها للقرآن، حتى ظنّ المؤرخ (هامرتن) أن الإسلام اعتمد على العهد القديم أكثر من اعتماده على أي كتاب آخر! وأنه استقى منه العقيدة الأساسية الأولى في التوحيد(٥)، وهي عبارة وإن كان القصد منها الطعن في مصدرية القرآن العظيم، إلا أنها تدلّ على كثرة المرويات المشابهة للنصّ القرآني المقدّس.

---

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٢٩٤/١.

(٢) السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص٢٣٨.

(٣) الصمادي، نقد النص التوراتي، ص٧٠.

(٤) الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، ٣٦٢/١.

(٥) هامرتن، تاريخ العالم ١٠٥/٢.

ويدخل في ذلك أيضًا الاتعاظ والاعتبار بقصص السابقين، يقول الكافيجي: "نقل شيء من التوراة والإنجيل وغيرهما، يجوز في التأليف في هذا الزمان، لغرض من الأغراض المعتبرة، كالاعتبار والاتعاظ، وإن لم يجز الاستدلال بها على الأحكام والأصول، على ما نص به العلماء في الكتب"(١).

٤-الاستئناس بذكر ما هو مسكوت عنه: ومن ذلك تعيين بعض المبهمات القرآنية وتوضيحها، وذلك ليس على سبيل الجزم، ولكن من باب الاحتمال، ومثاله: تعيين اسم الرجل الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها، وأنه بلعام بن باعوراء، كذلك: تعيين الرجلين الذين أنعم الله عليهما في دخول الأرض المقدسة، وأنهما كالب بن يوفنا ويوشع بن نون، ونحو ذلك(٢)، "ومن المعلوم أن القصص الإسرائيلي من أوسع القصص تفصيلًا لمعلومات تاريخية ولعهود وأزمان سحيقة، لكن بسبب وقوع التحريف فإنه لا يمكن الاعتماد على شيء من ذلك في الأمور الشرعية، أما الأخبار التاريخية مثل زيادة التفصيل لما ورد في القرآن مجملًا أو الذي يغطى به النقص والفجوات في الوقائع التاريخية، ولا يترتب على ذلك تقرير حكم شرعي أو مخالفته فإنه لا بأس من ذكر ذلك على سبيل المعرفة والبيان لا الاعتماد والاعتقاد كما قرر ذلك كثير من العلماء المحققين"(٣).

يقول ابن تيمية: "أما ما ينقل من الإسرائيليات ونحوها لا يكترثون بضبطها ولا بأحوال نقلها، لأن الأصل غير معلوم، وغايتها أن تكون عن واحد من علماء الكتاب أو من أخذه عن أهل الكتاب"(٤).

ومؤدّى الأمر كما ذكر ابن كثير إنما هو للتحلّي لا للاحتجاج، كما يقول: "ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب، مما بسط لمختصر عندنا أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا، مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التحلي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه، وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"(٥).

٥-إظهار إعجاز القرآن: قال البقاعي بعد أن حشد عشرات الأدلة على سنية النقل من العهد القديم في التفسير: "هذا آخر ما أردت ذكره من الدليل على سنية إطلاق ذكر ما لا مكروه فيه من الكتب القديمة؛ للرد على أهلها به، أو التنبيه على مصادقته لكتابنا والزامهم به، ونحو ذلك من الفوائد التي لا تخفى على منصف، مثل ظهور إعجاز القرآن، ظهورًا بينًا للذكيّ والغبي، فإنه كما قيل: وبضدّها تتبين الأشياء"(٦).

الخاتمة:

انقضت هذه المسيرة بعد أن كشف هذا البحث عن قضية الإسرائيليات والعهد القديم في التفاسير القرآنية كظاهرة تاريخية ومعرفية معقّدة، شكلت تحديًا مستمرًا للمشتغلين بالبحث في الدرس القرآني؛ وقد آن لنا أن نستلهم منها **أهمّ النتائج والتوصيات**، ومن تلك النتائج:

(١) تقريضه لكتاب: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، (١/١٢٢).
(٢) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص٤٠.
(٣) السلمي، منهج كتابة التاريخ، ص٢٤٣.
(٤) ابن تيمية، الرد على البكري، ص٢١.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ١/٦-٧.
(٦) الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة ١/٣٥٣.

١- العهد القديم يدخل دخولًا أوّليًا في الإسرائيليات، وفي معناها العام؛ حيث إن الإسرائيليات هي الروايات المنسوبة إلى رجال نقلوها مشافهة للمسلمين في عصورهم الأولى، وهي قريبة مما هو عليه العهد القديم المطبوع اليوم، وبالتالي فالتعامل معها والموقف منها واحد.

٢- الذي يميل إليه الباحث في التفسير الذي يرويه أسباط عن السدّي عن جماعة من الصحابة من الإسرائيليات أن ينسب ما فيه إلى السدّي وهو ظاهر صنيع ابن أبي حاتم، وغالب صنيع الطبري.

٣- عامّة مؤرخي اليهود اليوم يرون أن هناك شكوكًا كبيرة حول مصداقية (العهد القديم)، وأنه محرّف وأن الأحداث الواردة فيه لا تمتّ إلى التاريخ الحقيقي بصلة.

٤- التقسيم الثلاثي المشهور في الموقف من الإسرائيليات ليس من ابتكارات ابن تيمية، بل هو مسبوق إليه بعلماء من المغرب والمشرق.

٥- المتتبع لمناهج متقدمي المؤلفين يجد أن كثيرًا منهم يتوسعون في سوق الإسرائيليات بأسانيدها وينقلونها من غير حكم عليها ولا نقد لها، خصوصًا في الكتب غير المختصة بالتفسير، وكأنهم يحملونها محمل أحاديث الرقائق والمواعظ التي يتساهل في روايتها من باب الاعتبار.

٦- لا يمكن لنا أن نحمل جميع تفاسير المتقدمين على نسق واحد في اعتماد الإسرائيليات أو التجوّز في حكايتها بإطلاق، أو أنهم كانوا يعدونها مصدرًا من مصادر التفسير، ونغضّ الطرف عما ذكروه من نقد لتلك الأخبار الإسرائيلية أثناء سردهم التفسيري، والتي ترسم موقف كل مفسّر من إدخال الروايات الإسرائيلية في ثنايا تفسيره للنصّ القرآني، وتبين الأهداف التي ساقوا من أجلها بعض القصص الإسرائيلي لتفسير كلام الله.

٧- مناهج المفسرين تعدّدت واختلفت تجاه الإسرائيليات والعهد القديم، ونستطيع أن نقسّمهم كالتالي:

أولًا: منهم من كان يذكر الروايات مسندة، والذين أوردوا الأسانيد على صنفين:

أ- من كان يورد الأخبار والروايات ولا يتناولها بالتعقيب أو التنبيه في الغالب.

ب- من يذكر الروايات ويعقّب عليها، منبهًا عليها ومبينًا ضعفها وعدم روايتها.

ثانيًا: المفسرون الذين يذكرون الروايات، لكنهم لم يذكروا الأسانيد، وهؤلاء على أصناف:

أ- منهم من يذكرها ولا يتعقّبها بالتنبيه، ويذكر كل شاردة وواردة.

ب- ومنهم من يذكر الإسرائيليات ولا يسندها، ولكنّه - أحيانًا - يشير إلى ضعف ما ترويه، وأحيانًا تمرّ عليه بدون نقد البتّة مع ما فيها من باطل.

ج- ومنهم من يذكر الإسرائيليات من باب تبيين ما فيها من زيف وباطل.

د- ومنهم من كان ينقل مباشرة من التوراة أو الانجيل الموجودان في عهده وزمنه.

ثالثًا: المفسرون الذين امتنعوا عن رواية شيء من الإسرائيليات، وحملوا عليها حملة شعواء، حتى ولو كانت منقولة عن الصحابة والتابعين، ومع ذلك نجد بعض هؤلاء ينزلق برواية الإسرائيليات، ولكن ليس فيما نقل عن السلف وإنما يأخذها من العهد القديم.

الموقف المعتدل من إدخال (الإسرائيليات) و(العهد القديم) في التفسير قائم على الأمور الآتية:

أ- أباح الشارع الحكيم النظر إلى (العهد القديم)، من أجل أخذ العبرة والعظة في أقاصيصه، وازدياد اليقين فيما جاء به القرآن الذي جاء مهيمنًا على كلّ الكتب السابقة.

ب- أنها أخبار تُحكى، ولا نعتقد صحتها، إلا ما صدقه شرعنا، أما ما جاء مخالفًا لشرعنا أو للسنن العامة فإننا نردّه ونكذبه.

ج- أن ما دوّنه العلماء المتقدمون في كتب التفسير لا ينبغي التشنيع عليه بالعموم، بل يلزمنا التمحيص والنقد القائم على الاستقراء لمقاصد كل مؤلف.

د- لا مانع من ذكر بعض هذه المرويات الإسرائيلية ومرويات (العهد القديم) ولو في داخل كتب التفسير، وفق الضوابط الصحيحة، وهي من قبيل الاستئناس والتفسير بالرأي، أو التفسير باللغة.

هـ- العزوف في كتب التفسير عن الإسرائيليات التي تخالف الشرع أو السنن الكونية والربانية.

و- الأفضل أن لا توضع في مؤلفات التفسير المستهدف منها عامة الناس، حتى لا يعتقدوا ثبوتها.

ز- لا يجوز الجزم بصدقها، ولا استنباط العقائد والأحكام منها، باتفاق العلماء.

توصيات الدراسة:

أما أبرز التوصيات من وجهة نظر الباحث فهي:

١- دراسة (الإسرائيليات) ومرويات (العهد القديم) عند كل مفسّر على حدة، خصوصًا من كانت له عناية بذلك من متقدمي المفسرين، ابتداء من تفسير مقاتل بن سليمان، فالحكم على موقف كلّ مفسّر لا ينبغي فيه التعميم، بل لابدّ أن يكون قائمًا على الاستقراء للمرويات التي في ثنايا تفسيره.

٢- دراسة قائمة على معرفة وجوه الترجيح بالإسرائيليات عند المفسرين، وأسباب ذلك.

٣- القيام بدراسات نقدية حول أسانيد المرويات الإسرائيلية في تفاسير القرآن.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أحمد شاكر. **عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير القرآن العظيم)**. ط٢، دار الوفاء: المنصورة، مصر، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

إسرائيل شاحاك. **التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة**. ترجمة: صالح سوداح، ط١، دار بيسان: بيروت، (١٩٩٥م).

الألباني، محمد ناصرالدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الألباني، محمد ناصرالدين. **صحيح الجامع الصغير**. ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٦هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). **الجامع الصحيح**. المحقق: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. **معالم التنزيل في تفسير القرآن**. حققه: محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط٤، دار طيبة: السعودية، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

البقاعي، أبو الحسن إبراهيم بن عمر. **الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة**. تحقيق: سامي العمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، (١٤١٩هـ). (د. ط).

البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: الهند، حيدر آباد الدّكن، (١٣٩١هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. **مقدمة في أصول التفسير**. تحقيق: عدنان زرزور، ط٢، دار القرآن الكريم: (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. **مجموع فتاوى ابن تيمية**. جمعها: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، مطابع الرياض: (١٣٨٤هـ).

الثعلبي، أبو اسحاق أحمد بن محمد ابن إبراهيم. **الكشف والبيان**. تحقيق: الإمام أبي محمد عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

الثوري، سفيان بن سعيد. **تفسير سفيان الثوري**. تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، (١٤٠٣هـ).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن. **فضائل القدس**. تحقيق: جبرائيل سليمان جبّور، ط٢، دار الآفاق الجديدة: بيروت، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

الجويني، عبدالملك بن عبدالله. **شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل**. تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط٣، إدارة البحوث العلمية: الرياض، (١٤٠هـ).

ابن حجر العسقلاني. **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة: مصر.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. دار المعرفة: بيروت، (١٣٧٩هـ).

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. مكتبة الخانجي: القاهرة.

حسن محمد إبراهيم. **دور اليهود في إفساد العقيدة الإلهية والآثار التي ترتبت على ذلك**. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني. **المسند**. مؤسسة قرطبة: القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. **البحر المحيط**. تحقيق: عادل عبدالموجود – علي معوض، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

الخازن، علاء الدين علي بن محمد الشيحي. **لباب التأويل في معاني التنزيل**. تحقيق: محمد علي شاهين، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت: (١٤١٥هـ).

خضر، عبدالعليم عبدالرحمن. **المسلمون وكتابة التاريخ**. ط٢، المعهد العالي للفكر الإسلامي: (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف: الرياض، (١٤٠٣هـ).

ابن خلدون، عبد الرحمن. **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر**. ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٣هـ).

دروزة، محمد عزة. **القرآن المجيد**. المكتبة العصرية: بيروت.

الدهلوي، ولي الله. **الفوز الكبير في أصول التفسير**. تعريب: سلمان الندوي، ط٢، دار الصحوة: القاهرة، (١٤٠٧هـ).

ديورانت، ويل. **قصة الحضارة**. ترجمة: محمد بدران، دار الجيل: بيروت، (١٤٠٨/١٩٨٨م).

الذهبي، محمد حسين. **الاتجاهات المنحرفة في التفسير**. ط٣، مكتبة وهبة: القاهرة، (١٤٠٦هـ).

الذهبي، محمد حسين. **الإسرائيليات في التفسير والحديث**. ط٤، مكتبة وهبة: القاهرة، (١٩٩٠م).

الذهبي، د. محمد حسين. **التفسير والمفسرون**. ط١، دار القلم: بيروت.

الرازي، محمد فخر الدين بن عمر المشتهر بـ (خطيب الريّ). (١٤٠١هـ/١٩٨١م). **تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)**. ط١، دار الفكر: بيروت.

ربيع، د. يحيى محمد علي. **الكتب المقدسة بين الصحة والتحريف**. ط١، دار الوفاء: المنصورة، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

رحمة الله الهندي، محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي. **إظهار الحق**. تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي: القاهرة، (١٣٩٨هـ).

رشيد رضا، محمد. **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**. ط٢، مطبعة المنار: مصر.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. دار الكتاب العربي: بيروت، (١٤٠٧هـ).

الزهراني، نايف. مقاصد رواية الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري. بحث محكم، **مجلة العلوم الشرعية بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز**، العدد(٣).

السلمي، محمد بن صامل. **منهج كتابة التاريخ الإسلامي**. ط١، دار طيبة: الرياض، (١٤٠٦هـ).

السموأل بن يحيى بن عباس المغربي. **بذل المجهود في إفحام اليهود**. تحقيق: عبد الوهاب أبو طويلة، ط١، دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت، (١٤١٠هـ/١٩٨٩م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم: دمشق.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: سعيد المندوب، ط١، دار الفكر: لبنان، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**. دار هجر: مصر، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

الشرباصي، أحمد. **قصة التفسير**. ط٣، دار الجيل: بيروت، (١٩٨٨م).

أبو شهبة، محمد بن محمد. **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**. ط٤، مكتبة السنة.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر. **الملل والنحل**. تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة: بيروت، (١٤٠٤هـ).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. ط١، دار الخير: دمشق، (١٤١٢هـ).

الصليبي، كمال. **حروب داود**. ط٢، دار الشروق: عمّان، (١٩٩١م).
الصمادي، د. إسماعيل ناصر. **نقد النص التوراتي**. ط١، دار علاء الدين: دمشق، (٢٠٠٥م).
الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. **تفسير عبد الرزاق**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤١٩هـ).
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الأمم والملوك [تاريخ الطبري]**. ط١، دار الكتب العلمية: بيروت: (١٤٠٧هـ).
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان في تأويل أي القرآن [تفسير الطبري]**. تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة: دمشق، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)
الطيار، مساعد. **التحرير في أصول التفسير**. ط١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي: (١٤٣٥هـ).
الطيار، مساعد. **رأي آخر في الإسرائيليات في كتب التفسير**. مقال منشور بموقع/ ملتقى أهل التفسير، (٢٠٠٣م).
ابن ظفر الصقلي، محمد بن عبد الله المكي الحموي. **خير البُشَر بخير البشر صلى الله عليه وسلم**. تحقيق: علي عبدالعال آل ناصر، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.
عبدالعليم، مصطفى كمال، وراشد، سيد فرج. **اليهود في العالم القديم**. دار القلم: دمشق، ط١، الدار الشامية: بيروت، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)
ابن أبي العزّ، علي بن علي بن محمد الدمشقي. **شرح العقيدة الطحاوية**. تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: محمد ناصرالدين الألباني، ط٩، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٨هـ).
فتاح، عرفان عبد الحميد. **اليهودية: عرض تاريخي، والحركات الحديثة في اليهودية**. دار عمار: عمّان، ط١، دار البيارق: بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
فوزي محمد حميد. **حقائق وأباطيل في تاريخ بني إسرائيل**. ط١، دار الصفدي: دمشق، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
القاسمي، محمد جمال الدين. **محاسن التأويل**. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).
ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري. **المعارف**. تحقيق: ثروت عكاشة، ط٤، دار المعارف: القاهرة.
القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب: الرياض، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**. تحقيق: محمد الفقي، ط٢، دار المعرفة: بيروت، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).
ابن القيّم، محمد بن أبي بكر. **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**. تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط٢، المكتبة القيمة: (١٣٩٩هـ).
الكتاب المقدّس (العهد القديم والعهد الجديد). ط١، دار الكتاب المقدّس: القاهرة، الإصدار٤، (٢٠٠٧م).
ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل الدمشقي. **البداية والنهاية**. ط١، دار الريان: القاهرة: (١٤٠٨هـ).
ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة: الرياض، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

مقاتل بن سليمان. **تفسير مقاتل بن سليمان**. تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث: بيروت، (١٤٢٣هـ).

مهران، د. محمد بيومي. **دراسات في تاريخ العرب القديم**. ط٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (١٤٠٠هـ).

موريس بوكاي. **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف العلمية**. دار المعارف.

نعناعة، رمزي. **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير**. دار القلم: دمشق، ط١، دار الضياء: بيروت، (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).

هامرتن، جون. **تاريخ العالم**. ترجمة: إدارة الترجمة بوزارة المعارف المصرية، مكتبة النهضة المصرية.

وافي، د. علي عبدالواحد. **الأسفار المقدسة في الأديان السابقة**. ط٢، نهضة مصر: (٢٠٠٤م).